صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا



الاقتراض الداخلي لا علاقة له بالسيادة الوطنية

3

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 153 - الجمعة 6 نوفمبر 2026

الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة:

صفعة لترامب والحل في تقويض أسس النظام الامبريالي

صوت المرأة:

حين تعجز الدولة عن حماية النساء.. من عنف السلطة إلى التقتيل

5

صوت فلسطين:

الشتاء قادم إلى غزة... حين يصبح البرد امتداداً لحرب الإبادة

9

صوت العالم:

إيطاليا: من أجل توحيد تيارات الحركة الاجتماعية والعمالية!

13

الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة:
صفعة لترامب والحل في تقويض أسس النظام الامبريالي

باحت الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة بنتائجها لغير صالح المجرم ترامب وحزبه. فقد تمكن الحزب الديمقراطي من حيازة أغلبية معززة في غرفتي الكونغرس الأمريكي، أي مجلسي النواب والشيوخ اللذين كانا تحت سيطرة الجمهوريين ممّا شكل دعما حاسما لترامب طيلة العامين الماضيين في سياساته الداخلية والخارجية. حصد الحزب الديمقراطي 254 مقعدا في مجلس النواب مقابل 162 للحزب الجمهوري، و54 مقعدا في مجلس الشيوخ مقابل 44 مقعدا للحزب الجمهوري، وبهذا تنقلب الوضعيّة إذ سيكون ترامب محاصرا هذه المرّة من قبل أغلبية معارضة له في الغرفتين قد تعيق بعض مهامه. لكن الأهم من ذلك هو كون هذه الانتخابات النصفية في النظام السياسي الأمريكي هي بمثابة انتخابات تمهيدية للاستحقاق الرئاسي الذي سيجري بعد عامين والذي بات من المرجح أن الحزب الجمهوري سيخسره.

إنّ النتائج تعبّر عن الغضب الشعبي المتنامي ضدّ الخيارات الفاشية الشعبويّة التي كرّسها ترامب في الداخل والخارج. إنّ حرب الرسوم الجمركيّة التي شنّها ضد منافسيّ الولايات المتّحدة غربا وشرقا والمبالغ الطائلة من ميزانيّة الدولة التي خصّصها لعربدته في عدّة مناطق من العالم علاوة على سياساته العنصرية، كان ولا يزال لها أخطر الانعكاسات على حالة الطبقات والفئات المتوسطة والكادحة والهشّة بما فيها المهاجرون والأقليات الذين عرفت أوضاعهم تدهورا رهيبا طال المقدرة الشرائية ونظام الأجور والمكاسب الاجتماعية التي تهم الصحة والتعليم وفرص الشغل والسكن والضمان الاجتماعي مقابل تضخّم أرباح حفنة كبار الأثرياء. لقد تعمّق وعي الأمريكيين أنّ شنّ الحروب التجارية كشنّ الاعتداءات العسكرية على غرار العدوان على إيران ومواصلة الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني الغاشم والتدخّل المباشر في أماكن عدة من العالم مثل فنزويلا، وصرف مليارات الدولارات لدعم حرب الإبادة الصهيونية في غزة والعدوان على لبنان وسوريا واليمن وغيرها، يكّلف الميزانية العامة مبالغ طائلة على حساب معيشتهم. لقد تعبّأ الشعب الأمريكي بشكل واسع ضدّ هذه السياسة وخرج بالملايين إلى الشارع للتنديد بحرب الإبادة في غزّة والعدوان على إيران وهو اليوم يترجم ذلك في سلوكه الانتخابي.

لكن ما يجب الانتباه إليه بقوة ووضوح أن التصويت للحزب الديمقراطي ليس سوى تصويت للجناح الآخر من منظومة الرأسمال الاحتكاري الأمريكي التي ظلت محكومة بحزبي الفيل (الحزب الجمهوري) والحمار (الحزب الديمقراطي)، الأول كممثل تقليدي للرأسمال القادم من أروبا وخاصة من انجلترا والذي استثمر في الصناعة والصناعة الحربية ومجالات الطاقة، فيما يعتبر الثاني (أي الحزب الديمقراطي) سليل ملاكي العبيد وكبار الملاكين العقاريين والذي أصبح تدريجيا الممثل الغالب لرأسمال الدولة وكبار المستثمرين في التجارة والصناعة المدنية والذي توجه للقاعدة الاجتماعية الوسطى والدنيا ومنها القادمة من بلدان الشرق والجنوب لذلك صاغ بعض المطالب ذات الطابع الاجتماعي التي تهم الخدمات والأجور، كما تبني بعض المطالب "التحررية" مقابل التشدد اليميني المتطرّف من الحزب الجمهوري والذي تعكسه مواقفه من الهجرة والإجهاض والمثلية الجنسية. وتعكس نتائج الانتخابات النصفية جغرافيا الترشح والتصويت إذ تمكن عدد من الشباب ذوي الأصول العربية والمسلمة من الصعود إلى المجلسين مستفيدين من حجم التعاطف مع القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية التي كانت حاضرة بقوة في دعاية بعض مكونات اللفيف الانتخابي للحزب الديمقراطي، مثلها مثل الخطاب المناهض للإسلاموفوبيا الذي يحتضنه بقوة الحزب الجمهوري.

الواضح أن التصويت انقاد بمنطق العقاب وهذا تقريبا سلوك عادي وتقليدي في الديمقراطية الغربية والأمريكية تحديدا. ففي الغالب يكون الغضب من الرئيس المباشر وحزبه بسبب تقييم الأداء الذي يكون دون الانتظارات ودون الوعود التي تم قطعها في الانتخابات العامة للمغالطة والتضليل، وتتخذ المعاقبة في النظام السياسي الأمريكي بتصعيد أغلبية نيابية ضد الرئيس المباشر. ولئن ظلّ ذلك جوهريا غير ذي تأثير عميق لأن النظام رئاسي، فإنّ قيمته تتمثل في كونه يمثّل نوعا من الاستفتاء لتقييم أداء "الإدارة". ويرتبط اليوم هذا التقييم بتحولات عميقة تتم في العالم سمتها نزوع الطغم البورجوازية الاحتكارية نحو التطرف والعدوانيّة مستحضرة الفاشية/النازية حلا للأزمة العميقة والشاملة التي تهز النظام الرأسمالي العالمي الذي لا يرى أفقا غير تعميق الهجوم على حقوق العمّال والكادحين والأقليات المفقّرة والمهمّشة في الداخل، وفي الخارج، مفاقمة الصراعات الاقتصادية والتجارية بين مختلف الكواسر الامبريالية وتشديد سباق التسلّح بينها علاوة على إثارة الحروب والنزاعات من أجل الحفاظ على "المكاسب" بالنسبة إلى البعض مثل الولايات المتحدة والدفع نحو اقتسام جديد لمناطق النفوذ بالنسبة إلى البعض الآخر مثل الصين وروسيا وغيرهما من القوى الامبريالية الصاعدة.

وهكذا فإن التصويت للحزب الديمقراطي لا يعدو أن يكون، في اللحظة الراهنة، تعبيرا عن غضب يمكن أن يتطوّر، إن توفّرت له الشروط الذاتية، إلى تيّار يبحث عن التغيير خارج المنظومة الرأسمالية الاحتكارية، الرجعيّة والعدوانيّة. إن الحزب الديمقراطي لا يقلّ عنهجيّة ولا عربدة عن شقيقه الجمهوري، فالاختلاف بينهما جزئي ولا يطال جوهر مصالح الرأسمالية والامبريالية والعلاقة بالكيان الصهيوني وبكل الأنظمة الرجعية في العالم. ولا ينبغي الاعتقاد أن صعود بعض الوجوه التي كسرت الميز العنصري القائم على الدين أو اللون أو الجنس، سيغيّر من جوهر توجهات الرأسمال الاحتكاري الأمريكي الذي تسيطر عليه اليوم أشد القطاعات رجعية وعدوانية أي قطاعات الصناعة الحربيّة والطاقة والتكنولوجيات الجديدة. إن الحل الجذري الذي يجب أن تتجه إليه الطبقة العاملة والشعب الأمريكي هو قلب الطاولة على حزبي "الفيل" و"الحمار" والاتجاه نحو الأفكار الثورية التي تطرح مهمة ضرب الأسس المادية للاستغلال الرأسمالي والإمبريالية. إن المؤشرات والمعطيات القادمة من الولايات المتحدة تؤكد الانتشار غير المسبوق للأفكار الاشتراكية في الشارع الأمريكي وهو ما أكدته التحركات الجماهيرية المليونية المساندة لفلسطين والمناهضة للحرب على إيران والمناصرة للمهاجرين.

إن الأفكار الاشتراكية والشيوعية والانتظام الطبقي الثوري هي أفضل الطرق وأجداها لانتصار العمال والكادحين على تروستات مصاصي الدماء التي تحكم الثروة والدولة. إن توجيه صفعة إلى الشعبوية الترامبية الفاشية يشكل في حد ذاته معطى مهمّا يمكن أن يعزز الثقة في إمكانية هزم الرجعية. لقد تزامنت هزيمة ترامب مع هزيمة "معلّمه" أوربان في المجر وحليفه/صنيعته بولسونارو الابن في البرازيل وانتصار الرئيس لولا دي سيلفا في لحظة تاريخية فارقة في أمريكا الجنوبية بعد إسقاط النظام البوليفاري لمادورو وسقوط الحكومات الوطنية في كولومبيا وبوليفيا، وتشديد الحصار القاتل على كوبا من قبل ترامب الذي فعّل "عقيدة مونرو" التي تتعاطى مع أمريكا الجنوبية باعتبارها حديقة خلفية لليانكي الأمريكي. إن توجيه صفعة لترامب وإن كان لن يغير جوهريا من سياسة الامبريالية الأمريكية يعزز معنويات شعوب العالم خاصة التي تعاني حكم الفاشية الشعبوية أو التي يتهددها هذا الحكم كما هو الحال في فرنسا وبلدان أوروبية أخرى. وما من شكّ في أن تضامن هذه الشعوب مع بعضها البعض في جبهة عالمية موحدة ضد الإمبريالية والفاشية من شأنه أن يقويها ويعزز قدرتها على إيقاف توجه الوحش نحو الحرب التي قد تودي بالإنسانية جمعاء.

وإذا كان لنا من درس نستوعبه في تونس ممّا يجري في الولايات المتحدة وفي فرنسا والبرازيل وغيرها من البلدان من حراك ضد الفاشية الشعبوية فهو أهمية النضال وعدم الاستسلام للإحباط والخوف في التصدّي لها ومقاومتها.

علي البعزاوي

الاقتراض الداخلي لا علاقة له بالسيادة الوطنية

منذ أن وصل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى طريق مسدود أواخر 2023 واستحال الحصول على قرض بقيمة 1،9 مليار دولار، شهدت ميزانيات الدولة تحوّلا هيكليا نحو الاعتماد المكثف على الاقتراض الداخلي كخيار لتعبئة الموارد. ويُعدّ هذا التوجه الذي استمرّ لأكثر من ثلاث سنوات، سابقة في تاريخ البلاد حيث لم يقع اللجوء إلى مثل هذا الإجراء إلا سنة 2020 عندما اضطرت حكومة إلياس الفخفاخ استثنائيا إلى الاقتراض الداخلي لمواجهة أزمة كوفيد في ظرف كان الوباء يضرب كل دول العالم.

ولتبرير الاستمرار في التعويل على الاقتراض من البنوك المحلية يرفع قيس سعيد شعارات "السيادة الوطنية" و"التعويل على الذات" و"رفض الإملاءات"... فإلى أي مدى يصح هذا الكلام على الحالة التونسية؟

الاقتراض الداخلي يتمدّد ليصبح خيارا أساسيا

ما انفك الاقتراض الداخلي منذ 2024 يتأكد ويثبّت كخيار بديل عن الاقتراض الخارجي الذي بدأ في التراجع بالنظر لصعوبات الحصول عليه. ففي سنة 2025 نص قانون المالية على اقتراض داخلي بقيمة 19،05 مليار دينار مقابل اقتراض خارجي بقيمة 6،80 مليار دينار. وفي سنة 2026 نص القانون على قرض داخلي بقيمة 19،10 مليار دينار مقابل 6،80 مليار دينار كقروض خارجية.

أما مشروع ميزانية 2027 فنصّ على قرض داخلي بقيمة 19،84 مليار دينار مقابل قروض خارجية بنحو 6،87 مليار دينار.

وانطلاقا من هذه الأرقام نلاحظ تطور نسبة الاقتراض الداخلي من إجمالي الميزانية من 73،6% سنة 2025 إلى 73،7% سنة 2026 و74،2% سنة 2027 (مشروع).

وفي سابقة خطيرة أيضا لم يعد الاقتراض الداخلي مقتصرا على الآليات التقليدية للسوق المالية المحلية بل تعدّى ذلك إلى التمويل النقدي المباشر من البنك المركزي في شكل قروض بدون فوائض وفترة سداد تمتد على 15 سنة مع مدة إمهال بثلاث سنوات.

وهو ما ستترتب عليه صعوبات ومخاطر جمّة.

التداعيات والمخاطر المنتظرة

أولا لا بدّ من الإشارة إلى أن القروض الحاصل عليها لم توجّه للاستثمار وتنمية الإنتاج وخلق الثروة إلا بنسب ضعيفة للغاية، بل وجّهت أساسا لخلاص الديون الخارجية وتغطية المصاريف العمومية. لقد خصّصت قوانين المالية الثلاثة الأخيرة مبالغ زهيدة للاستثمار وبعث المشاريع لا تتجاوز الـ 6 مليار دينار سنويا. وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالاستحقاقات التنموية المطلوبة حيث تشكو جلّ جهات البلاد التهميش والإقصاء وانعدام التنمية. هذا إضافة إلى أن "خطة التنمية 2026-2030" التي ضبطتها منظومة الحكم الحالية نفسها تقدر الاحتياجات الاستثمارية بـ102 مليار دينار على مدى 4 سنوات (أي 25،5 مليار دينار سنويا). لقد حذّر عديد الخبراء إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل من مخاطر الاقتراض الداخلي لأنه ينافس المؤسسات الخاصة والأفراد في الحصول على التمويلات ويحدّ من قدرة البنوك على تمويل المشاريع والإنتاج والتوسع الاقتصادي كما أنه في حالة استمراره - وهو يستمر - يعيق قدرة الدولة على معالجة الإخلالات الهيكلية للمالية العمومية.

إن ضخّ الأموال في ميزانية الدولة دون أن يقابله توسّع حقيقي في الإنتاج، وهو ما يحصل فعلا على أرض الواقع، من شأنه أيضا أن يرفع الضغوط التضخمية بما يؤدي إلى تراجع القيمة الشرائية للدينار التونسي وتدهور القدرة الشرائية للمواطن. إضافة إلى ارتفاع قيمة القروض عند الخلاص (بالنظر لتراجع الدينار المحلي بالقياس مع العملات الأجنبية للدول المقرضة) علما وأنّ الدين الإجمالي الخارجي لتونس بلغ 127،692 مليار دينار تونسي إلى حدود منتصف 2026 وهو رقم قابل للارتفاع في ظل أزمة المنظومة الإنتاجية المحلية. فهل يمكن بعد هذا الحديث عن السيادة الوطنية والإقناع بأن الهدف من الاقتراض الداخلي هو من صميم هذه السيادة وفي خدمتها؟

الاقتراض الداخلي لا علاقة له بالسيادة الوطنية

من الشروط الأساسية للسيادة الوطنية الاستقلالية المالية للدولة، أي أن تكون قادرة على تعبئة الموارد الضرورية التي تتطلبها الحياة الاقتصادية والاستحقاقات الاجتماعية والحياتية المختلفة دون اشتراطات/إملاءات ودون أن يشكل ذلك عبئا على المالية العمومية من شأنه إحداث إخلالات تتطلب معالجتها حلولا استثنائية ستزيد في تعميق الأزمة على غرار ما يحصل حاليا. فالدولة التونسية وفي ظل غياب الاستثمار وإنتاج الثروة لن تقدر على خلاص الديون وستضطر لمزيد الاقتراض للتمكن من ذلك. وهذا ما يحصل في الواقع. مما يجعلها تدور في حلقة مفرغة ستنتهي بها إلى العجز التام عن إدارة الشأن العام وتوفير مستلزمات الحياة لمواطنيها من غذاء ودواء وأجور وخدمات وأمن... وهذا ما بدأ التونسيات والتونسيون يعيشونه ويلمسونه خاصة خلال السنة الأخيرة.

كما أن البنوك ستعترضها بدورها صعوبات في توفير السيولة الضرورية وإسناد المشاريع التنموية. وحتى إن استطاعت ذلك فستكون الكلفة عالية جدا على المواطن وعلى باعثي المشاريع.

إن تنامي اللجوء إلى الاقتراض الداخلي واستمراره من سنة إلى أخرى ليصبح خيارا ثابتا لم يلغ مساعي الحصول على قروض خارجية من مختلف البنوك والدول (صندوق النقد العربي 312 مليون دولار، البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد 500 مليون دولار، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الجزائر 300 مليون دولار، الوكالة الفرنسية للتنمية، ألمانيا، وكالة التعاون اليابانية...) والهدف هو سدّ الثغرات في الميزانيات وتوفير السيولة الضرورية لإدارة الأزمة. ولئن تراجع منسوب القروض الخارجية فلأن الحصول عليها بسخاء مثلما كان يحصل في السابق بات أمرا صعبا في ظل واقع اقتصادي ومالي مترنح لا يشجع على الاستثمار ولا على إسناد القروض.

إن "التعويل على الذات" المجسّم في الاقتراض الداخلي المكثف لم يوفر الشروط المناسبة لمراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تخدم بالأساس الطرف الأخير على حساب الاقتصاد المحلي ولم يمكن منظومة الحكم من الاستغناء عن المساعدات العسكرية الغربية المشروطة (الأمريكية أساسا). وحتى الديون الكريهة منذ عهد الفاشية النوفمبرية رغم أنها لم توظف في الوجهة التي تخدم اقتصادنا فإن الدولة التونسية تواصل خلاصها بكامل الانضباط. وحراسة الحدود البحرية لإيطاليا والاتحاد الأوروبي تجري بجد وتفان مقابل معونات لوجستية لا معنى لها. وهي تعكس حالة من الإذلال السياسي الذي يتناقض مع مزاعم التحرر. فعن أي سيادة وطنية تتحدث منظومة الحكم؟

"زيد الماء زيد الدقيق"

لقد دخلت تونس في نسق من التداين الداخلي والخارجي لن تستطيع الخروج منه وهي مضطرة للمواصلة في هذا المسار لتغطية العجز المالي المتفاقم. وكلما استحال الحصول على قروض خارجية كلما تكثف اللجوء إلى الاقتراض المحلي. وهذا من شأنه طبعا أن يقود إلى أزمة عميقة وشاملة تستحيل معالجتها في ظل خيارات الريع والتبعية المعتمدة حاليا. وفي ظل مثل هذا الوضع لا مكان للحديث عن السيادة الوطنية ولا مكان للاستقلالية المالية ولا إمكانية لرفض إملاءات المقرضين ولا إمكانية أيضا لرفض المساعدات المشروطة والمذلة. ولا إمكانية للخلاص من الهيمنة الاستعمارية الجديدة التي تثقل كاهل الشعب التونسي منذ 1956 إلى اليوم.

السيادة الوطنية مهمة مطروحة للإنجاز يقوم بها الشعب الحر بنفسه ولنفسه حتى يصبح سيدا على ثروات بلاده وعلى قراره السياسي المستقل بعيدا عن كل أشكال التبعية والوصاية.

فإلى العمل الجاد من أجل منظومة وطنية وديمقراطية وشعبية حقيقية لا مزيفة.



جيهان اللواتي

الصحافة التونسية في معركة البقاء

التعديل المستقل والتعديل الذاتي كخط دفاع أخير ضدّ الاستبداد

في غمار التحولات التي يعيشها الفضاء الاتصالي التونسي أمام لحظة فارقة تستدعي المساءلة النقدية إذ لا يمكن مقاربة التضليل الإعلامي بوصفه عطبًا تقنيًا أو انحرافًا مهنيًا معزولًا فهو في الأدبيات النقدية عَرَضٌ لاختلال أعمق في العلاقة بين ثلاثة أقطاب: الدولة والسوق والمجال العمومي.

إن قراءة واقع الإعلام في تونس تتطلب العودة إلى الجذور البنيوية للأزمة حيث تلتقي هيمنة رأس المال الفاسد المنفلت من الضوابط الأخلاقية مع تمدد المنصات الرقمية التي تقتات على صناعة الإثارة وتفتيت الوعي الاجتماعي وتأليب الفئات المفقرة بعضها ضد بعض لخدمة أجندات النيوليبرالية الرثة ومجموعات الضغط التي ترى في الإعلام المستقل خطرا على مصالحها الطبقية ومواقع نفوذها ومحاولات السلطة التنفيذية استغلال حالة السخط الشعبي تجاه التجاذب الإعلامي والانحرافات المهنية لتفرض خيارات زجرية خطيرة تجسدت بالخصوص في المرسوم عدد 54 والذي أصبح قيدا يكبل الفكر الحر تحت شماعة مكافحة الأخبار الزائفة وهو توجه سلطوي يهدف بالأساس إلى ترهيب الصوت النقدي وإلغاء المكسب الوحيد من الثورة التونسية وقد نبّهت حنّة آرندت في «الحقيقة والسياسة» إلى أن الحقيقة الواقعية هشّة بطبيعتها وأنها تصطدم دائمًا بمن يرى فيها تهديدًا لسلطته ومن ثمّة فإن من يملك حق تعريف «الخبر الزائف» يملك عمليًا سلطة رسم حدود المباح من القول.

وهذا ما تقوله مقاربة ميشال فوكو لـ«نظام الحقيقة»: كل مجتمع ينتج حقائقه عبر مؤسسات تحدد ما يُقال وما يُسكت عنه ومن يحق له أن يقوله.

المجال العمومي بين النظري والواقع

يرى يورغن هابرماس في «التحوّل البنيوي للمجال العمومي» أن المجال العمومي الحديث نشأ بوصفه فضاءً للنقاش العقلاني بين مواطنين أحرار يراقب السلطة ولا يخضع لها غير أنه رصد أيضًا مسار «إعادة الإقطاع حين تسلّع الإعلام وتحول الجمهور من مشارك في النقاش إلى مستهلك للمحتوى وأصبحت السلطة تتسلل إلى الفضاء الذي كان يُفترض أن يحاسبها.

وفي الحالة التونسية تتعايش الصيغتان: صيغة التسليع التي يمارسها رأس المال الإعلامي والمنصات الرقمية وصيغة الاختراق السياسي التي تمارسها السلطة ومن هنا ضعف الحجة القائلة بأن حل التضليل يكمن في ترك السوق يصحح نفسه بنفسه أو في تفويض الدولة بالتصحيح.

وهم الدولة الحارسة

قدّم سيبرت وبيترسون وشرام في «النظريات الأربع للصحافة» تصنيفًا كلاسيكيًا النظرية السلطوية والليبرالية ونظرية المسؤولية الاجتماعية وقد وُجّه إلى هذا التصنيف نقد مشروع لاختزاله وانحيازه لكنه يظل مفيدًا لفهم مأزقين :

المأزق السلطوي: الإعلام تابع للدولة ومؤتمر بأمرها وهو النموذج الذي يعود إليه كل خطاب يجعل «مكافحة الأخبار الكاذبة» ذريعة لتأديب الصحفيين عبر ترسانة قانونية وهو ما كان معمول به قبل الثورة.

المأزق الليبرالي المطلق: الرهان على «سوق حرة للأفكار» تُنتج الحقيقة تلقائيًا وهو رهان تقوّضه وقائع الاحتكار والإثارة وهيمنة المعلنين ويصبح فيها المال الفاسد هو المحدد لأجندا الأخبار حسب مصالحه.

وللخروج من هذين المأزقين نشأت نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تعود جذورها إلى «لجنة هاتشنز» وتقريرها «صحافة حرة ومسؤولة» وأهم ما فيها أن الحرية الصحفية لا تُقاس بغياب القيد وحده بل بما تؤديه الصحافة من وظيفة تجاه الجمهور.

نموذج الدعاية: ما يفعله المال حين لا تضبطه قاعدة

يبيّن إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي في «صناعة الرضا» أن الإعلام قد يخدم مصالح النخب دون حاجة إلى رقابة صريحة فالتصفيات البنيوية تكفي الملكية والإعلان ومصادر الخبر المؤسسية وحملات الضغط والتشهير والدرس هنا لا يخص الدول الاستبدادية وحدها فالخطر الذي يهدد استقلالية الخط التحريري قد يأتي من السوق كما يأتي من السلطة وهذا ما يجعل شفافية الملكية والتمويل شرطًا أوليًا لأي نظام تعديلي جاد.

ويضيف بيار بورديو في كتابه «عن التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول» تحليلًا مكمّلًا ليؤكد أن الحقل الصحفي حقل نسبي الاستقلالية يتجاذبه قطبان رئيسيان قطب الاستقلالية الثقافية والمهنية وقطب التبعية الاقتصادية والسياسية وهو قطب تابع يحتكم إلى منطق السوق والمنافسة على نسب المشاهدة وكلما ضعفت الحماية المؤسسية والاجتماعية رجحت كفة القطب التابع.

فالتعديل في هذا المنظور ليس قيدًا بل هو ما يحمي استقلالية الحقل الصحفي من الضغط الخارجي.

الهيمنة وأدوات الشرعنة

يمنحنا أنطونيو غرامشي مفهوم «الهيمنة» بقوله السلطة لا تحكم بالإكراه وحده بل بصناعة قبول اجتماعي يجعل سياساتها تبدو بديهية وعلى هذا الأساس يمكن قراءة توظيف «مكافحة التضليل» في الخطاب الرسمي استثمار في السخط الشعبي من الانفلات الإعلامي لإضفاء شرعية على نصوص زجرية مثل المرسوم عدد 54 لسنة 2022 ليقرر عقوبة سجنية على من يتعمد استعمال شبكات الاتصال لإنتاج أو نشر أخبار أو بيانات «زائفة»، بصياغة تترك للتأويل مساحة واسعة.

والخطر هنا ليس في العقوبة وحدها بل في أثرها الغموض التشريعي يُنتج رقابة ذاتية استباقية فيصبح الصحفي هو من يمارس الرقابة على نفسه خوفًا وهو ما يجسد تحليل فوكو للسلطة التي تُنتج ذواتًا تراقب ذاتها.

اضطراب المعلومات: لماذا يخطئ الحل الجزائي الهدف

يميّزالباحثان كلير واردل وحسام درخشان (2017) بين ثلاثة مفاهيم:

المعلومة الخاطئة المنشورة دون نية الإضرار والمعلومة المضللة المنشورة عمدا للإيهام والمعلومة الصحيحة التي تُنشر للإضرار وهذا التمييز كاشف لأن النصوص الجزائية الفضفاضة تخلط بين هذه الأنواع كلها فتعاقب الصحفي المخطئ عقوبة المروّج المتعمد وتنال من التحقيق الصحفي الجاد الذي ينشر معلومة صحيحة تزعج صاحب النفوذ.

التعديل المستقل: من حجة الأخلاق إلى حجة المؤسسة

تقوم فكرة الهيئة التعديلية المستقلة كما تجسدت في الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بمقتضى المرسوم عدد 116 لسنة 2011 على مبدأ بسيط لا يجوز أن تكون الجهة التي تمنح التراخيص وتراقب التعددية خصمًا في المعركة السياسية وتتقاطع هذه الفكرة مع نتائج هالين ومانشيني في «مقارنة النظم الإعلامية» (2004) حول متغيرات التوازي السياسي وتدخل الدولة إذ تُظهر أن استقلال الهيئات التنظيمية عن السلطة التنفيذية من أهم مؤشرات استقرار الأنظمة الإعلامية التعددية.

ويضاف إلى ذلك أن تصنيف ويليام روغ للإعلام العربي (تعبوي وموالٍ ومتنوع وانتقالي) ويضع التجربة التونسية بعد 2011 في خانة «الانتقالي» الذي لا يستقر إلا بمؤسسات تحصّنه من العودة إلى نمط التعبئة والولاء ومن هنا فإن تهميش الهيئة بعد 2021 ليس إجراءً إداريًا محايدًا بل هو ارتداد عن مسار الانتقال نفسه.

التعديل الذاتي: نظرية أنظمة المساءلة

يقدّم كلود جان برتران في «أخلاقيات الإعلام وأنظمة المساءلة» مفهومًا جامعًا هو "أنظمة مساءلة الإعلام".

مجموعة وسائل غير حكومية تدفع المؤسسات الإعلامية إلى تحسين خدمتها للجمهور من مواثيق الشرف ومجالس الصحافة إلى أمناء المظالم والنقد الإعلامي وأبحاث الجمهور وتتناول دراسات دينيس ماكويل حول المساءلة الإعلامية الفكرة نفسها المساءلة قد تكون قانونية أو سوقية أو مهنية أو عمومية ولكل منها حدودها والتعديل الذاتي هو الطبقة المهنية الأقل كلفة على الحرية والأقدر على إقناع الجمهور حين يتمتع بالمصداقية من خلال قرارات معلّلة ومنشورة وبتمثيل للجمهور لا للمهنيين وحدهم وحماية اجتماعية تحصّن الصحفي من الإغراء والضغط وقد بيّن بورديو أن الصحفي الهش اجتماعيًا هو الأقل قدرة على الاستقلالية فلا أخلاقيات مهنية دون استقلالية مادية.

صحافة حرة أو لا تكون

يميّز فوكو في دروسه الأخيرة مفهوم الباراهيسيا أي قول الحقيقة بجرأة وهو مفهوم يعبّر عن صميم الصحافة الحرة في بيئة معادية للصحفيين غير أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تُترك لجرأة الصحفيين وحدهم فالمجتمع الذي يطلب من صحفيين البسالة لا يجب أن يعفي نفسه من مسؤولية حمايتهم والمؤسسات التعديلية بشقيها وُجدت لتجعل هذه الجرأة ممكنة ومحمية.

نحو مجال عمومي تعددي

تضيف نانسي فريزر نقدًا مهمًا لهابرماس وتؤكد أن المجال العمومي الموحد وهم والواقع أن هناك «مجالات عمومية مضادة» تتشكل فيها خطابات الفئات المهمشة وهذا يعيد إلى الواجهة مسألة التعددية. الإعلام المستقل لا يكتفي بإسماع صوت الأقوياء بل يفتح مساحات لأصوات الفئات المفقرة والجهات المهمشة التي يتحدث الخطاب الرسمي باسمها ولا يستمع إليها.

تلتقي هذه المقاربات على نتيجة واحدة لا ضمانة مفردة تكفي لحماية الحقيقة فمن يكتفي بالسوق يجد الاحتكار والإثارة ومن يكتفي بالدولة يجد الوصاية والزجر ومن يكتفي بالأخلاق المهنية يجد جسدًا مهنيًا هشًّا تخترقه المصالح وحدها الضمانات المتكاملة تصنع بيئة مقاومة.

ضمانة مؤسسية: هيئة تعديلية مستقلة بنيتها وتمويلها ونصوص قانونية متناسبة تُخرج الصحفي من دائرة العقوبة السالبة للحرية.

ضمانة مهنية: تعديل ذاتي ذو مصداقية وشفافية وحماية اجتماعية.

ضمانة مجتمعية: تربية على وسائل الإعلام تجعل المواطن شريكًا في كشف الزيف لا ضحية له وتحالف نقابي ومدني دفاعًا عن الحق في إعلام تعددي.

وفي زمن تُصاغ فيه الحقيقة بقرار إداري أو قضائي يغدو الدفاع عن التعديل المستقل والتعديل الذاتي دفاعًا عن شرط من شروط الديمقراطية نفسها أن يعرف المواطن وأن يختلف وأن يحاسب من يحكمه.

سمير جراي

حين تعجز الدولة عن حماية النساء.. من عنف السلطة إلى التقتيل

من تسلّط الدولة إلى المجتمع الأبوي.. حين تتقاطع الهيمنة السياسية مع الهيمنة الذكورية، تصبح النساء أكثر من يدفع ثمن انهيار منظومة الحقوق والحماية.

وفقا لجمعية "أصوات نساء" فإن 21 امرأة قُتلن في تونس منذ بداية سنة 2026 إلى غاية 2 نوفمبر، مقابل 30 جريمة سنة 2025 و25 سنة 2024. أرقام تختزل أرواح أُزهقت، وعائلات تفككت، لكنها تكشف أيضا ما هو أبعد من جرائم جنائية متفرقة، نعتقد أنها أزمة عميقة في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي طبيعة السلطة الشعبوية الحالية.

لم تكن جريمة قتل ميسم في جبل الجلود على يد زوجها، مجرد واقعة عنف أسري جديدة إنها مناسبة لإعادة طرح سؤال سياسي جوهري هو: ماذا يحدث في مجتمع تتراجع فيه ضمانات الحقوق والحريات، وتُضعف فيه المؤسسات الوسيطة، وتتآكل فيه الحماية الاجتماعية، وتبقى علاقات الهيمنة داخل الأسرة والمجتمع كما هي بل تسوء يوما بعد يوم؟

لا يمكن اعتبار هذه الجرائم مجرد انحرافات فردية، فالعنف ضد النساء ليس فقط نتيجة سلوك ذكوري متوحش، بل هو أيضا تعبير عن علاقات قوة غير متكافئة، وعن ثقافة تمنح الرجل امتياز السيطرة، وعن مؤسسات لا تنجح دائما في حماية النساء من نتائج هذه الهيمنة.

هناك علاقة تستحق التفكيك بين السلطوية السياسية والهيمنة الأبوية، ليس باعتبارهما ظاهرة واحدة، وإنما باعتبارهما بنيتين تتقاطعان في منطق السيطرة وإخضاع الآخر.

ففي المجال السياسي، تتجلى السلطوية في احتكار القرار وتهميش المؤسسات الوسيطة وتضييق مساحة الاختلاف وتحويل الخصوم إلى موضع اتهام وتشكيك. وفي المجال الاجتماعي، تتجلى الهيمنة الأبوية، وفي التعامل مع استقلالية المرأة واختياراتها باعتبارها أمورا قابلة للمراقبة والاعتراض، وخاصة للعقاب العنيف.

إن العنف ضد النساء ليس قضية منفصلة عن أزمة الديمقراطية، ولا مجرد ملف اجتماعي يمكن معالجته خارج السياسة. فالمجتمع الذي لا يتعلم احترام الاختلاف في المجال العام، ولا يضمن المساواة في الحقوق والكرامة، يظل معرضا لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة في أكثر فضاءاته خصوصية.

الشعبوية وتطبيع ثقافة الإخضاع

على امتداد السنوات السبع الأخيرة، شهدت تونس تحولا عميقا في الخطاب السياسي، مع صعود الشعبوية وتركيز السلطة وإضعاف الوسائط والمؤسسات التي يفترض أن تضمن التوازن والرقابة ولم يعد الاختلاف السياسي في محطات عديدة يُعامل باعتباره حقا طبيعيا في مجتمع تعددي، بل أصبح يُحاصر بخطاب التخوين والتشكيك والإقصاء. وتحولت مفردات المواجهة والتهديد والاتهام إلى عناصر متكررة في العلاقة بين السلطة وخصومها.

لا نقول هنا إن الخطاب السياسي العنيف ينتج آليا جرائم قتل النساء، أو إن العنف الذكوري وليد المنظومة الشعبوية الحالية فهذه الظاهرة متجذرة في تاريخ المجتمع وثقافته. لكن السياسة ليست معزولة عن المجتمع، والخطاب الذي يصدر عن السلطة ليس مجرد كلمات تنتهي بانتهائه.

نرى أن السلطة التي تجعل من القوة معيارا وحيدا لإدارة الاختلاف، وتتعامل مع النقد باعتباره خصومة، وتُضعف قيمة الحقوق أمام اعتبارات الولاء والانتماء، تساهم في تشكيل مناخ عام تتراجع فيه ثقافة الاعتراف بالآخر واحترام استقلاليته.

فالشعبوية لا تكتفي بإعادة تشكيل المجال السياسي، بل يمكن أن تساهم في تطبيع منطق القوة باعتباره وسيلة مشروعة لحسم الخلافات وفرض الرأي الواحد، وحين يتقاطع هذا المناخ مع بنية اجتماعية أبوية تمنح الرجل امتيازات تاريخية في إدارة العلاقات الأسرية، فإن النساء يجدن أنفسهن في مواجهة هيمنة سياسية تضيّق المجال العام، وهيمنة اجتماعية تحاصر استقلالهن في المجال الخاص.

عندما تتراجع الدولة عن الحماية وتحتكر أدوات السيطرة

ما نجده أكثر إيلاما هو أن الدولة التي تتوسع في حضورها الأمني والسياسي، وتراقب المجال العام وتتشدد في إدارة الخلافات، لا تظهر بنفس الفاعلية والقوة في حماية النساء من العنف والتهديد داخل بيوتهن. فالدولة ليست مجرد جهاز أمني أو سلطة تنفيذية تحتكر القرار، بل هي منظومة مؤسسات يفترض أن تضمن الحقوق وتوفر الحماية وتكفل المساواة أمام القانون.

ومن هذا المنطلق، فإن مسؤوليتها تجاه جرائم تقتيل النساء لا تبدأ بعد وقوع الجريمة، بل قبلها بكثير. ولقد مثل القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة مكسبا مهما، جاء نتيجة نضالات طويلة للحركة النسوية والمدنية. لكن وجود القانون لا يعني بالضرورة تحقق الحماية. ولا يمكن مطالبة النساء بمواجهة العنف بمفردهن، في غياب مراكز إيواء كافية، وخدمات اجتماعية وقانونية متاحة، ومؤسسات أمنية وقضائية تتعامل مع التهديدات باعتبارها مؤشرات خطر لا مجرد نزاعات عائلية.

محاصرة المجتمع المدني.. إضعاف لمنظومة الحماية

الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية، يتعلق بموقع المجتمع المدني والحركة النسوية في معادلة مقاومة العنف.

فالمكاسب التشريعية والحقوقية التي تحققت في تونس لم تكن هبات من السلطة، بل كانت ثمرة عقود من النضال النسوي والحقوقي، ومن الضغط الذي مارسته الجمعيات والمنظمات المستقلة من أجل الاعتراف بالعنف ضد النساء باعتباره قضية عامة ومسؤولية للدولة.

لذلك، فإن التضييق على المجتمع المدني وإضعاف استقلالية الجمعيات لا يمثلان فقط تراجعا في الحريات، بل يضعفان أيضا قدرة المجتمع على التصدي للعنف ومراقبة السياسات العامة المتعلقة به، ولا يمكن بناء منظومة حماية حقيقية للنساء في ظل إضعاف الأصوات التي تدافع عن حقوقهن.

الهيمنة الذكورية لها أيضا جذور اقتصادية وطبقية

ومن ناحية أخرى فإن اختزال القضية في الخطاب السياسي أو في ضعف تطبيق القانون سيظل قاصرا إذا تجاهلنا الشروط الاقتصادية التي تعيد إنتاج التبعية.

فالمرأة التي لا تمتلك دخلا مستقلا، ولا تستطيع تأمين مسكن بديل، ولا تجد خدمات إيواء أو رعاية لأطفالها، قد تجد نفسها محاصرة داخل علاقة عنيفة بسبب غياب الخيارات الواقعية للخروج من دائرة العنف.

وحتما فإن البطالة والعمل الهش والفقر وتراجع الخدمات العمومية، فضلا عن التوزيع غير العادل لأعباء الرعاية والعمل المنزلي، كلها عوامل تزيد من هشاشة النساء وتحد من استقلاليتهن ولا يمكن تحقيق المساواة القانونية في ظل استمرار التبعية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن الحديث عن تحرير المرأة من الهيمنة بينما تُترك شروط استقلالها المادي خارج السياسات العامة.

أيّ أسرة نحمي؟ وأيّ مجتمع نريد؟

من المفارقات أن الأسرة تُستحضر كثيرا في الخطاب السياسي والأخلاقي باعتبارها نواة المجتمع ومصدر استقراره، بينما يُتجاهل أن هذه الأسرة نفسها قد تتحول إلى فضاء للعنف والسيطرة والتهديد. ولا يمكن حماية الأسرة بالتضحية بحقوق النساء داخلها، ولا يمكن الدفاع عن تماسكها عبر مطالبة الضحايا بالصمت أو التحمل أو التنازل عن استقلاليتهن.

كما أنّ آثار جرائم تقتيل النساء لا تنتهي عند الضحية. فالأطفال الذين يفقدون أمهاتهم في جرائم العنف يواجهون صدمات نفسية واجتماعية قد ترافقهم سنوات طويلة، وقد يتحوّلون بدورهم إلى ضحايا لغياب الرعاية والمرافقة والحماية. إننا أمام كلفة اجتماعية تتجاوز الجريمة نفسها، وتكشف أن العنف ضد النساء ليس شأنا عائليا خاصا، بل قضية تتعلق بمستقبل المجتمع بأكمله.

ويبقى تقتيل النساء في تونس ليس مجرد ملف حقوقي ينتظر معالجة تشريعية أو أمنية، بل هو مرآة لأزمة أعمق في مفهوم السلطة، وفي طبيعة العلاقات التي تحكم الدولة والمجتمع.

إن المعركة ضد تقتيل النساء هي معركة ضد كل أشكال الهيمنة التي تنتقص من قيمة الإنسان وحقه في تقرير مصيره. وهي معركة من أجل دولة اجتماعية وديمقراطية، ومجتمع مدني حر، ومواطنة متساوية لا تتحدد فيها الحقوق وفق الجنس أو الموقع الاجتماعي أو القرب من السلطة، فالمجتمع الذي لا يتحرر من الهيمنة داخل بيوته، لن يكون حرا في ساحاته العامة.

ولذلك نقول إن الدولة التي لا تحمي النساء من العنف، لا يمكنها أن تدّعي أنها تحمي المجتمع.

زينة البرهومي

الاتحاد الوطني للمرأة التونسية
بين مطرقة السلطة وسندان أزماته الداخلية

لم يكن البلاغ الأخير المتعلّق بتنفيذ عقلة على مكتب رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وقاعة الاجتماعات بمقرّه المركزي مجرّد خبر عابر، بل أعاد إلى الواجهة أزمة عميقة تعيشها منظمة وطنية عريقة، وأثار تساؤلات جدية حول وضعها المالي والإداري والقانوني، ومستقبلها، ومدى قدرتها على المحافظة على استقلالية قرارها وضمان استمراريتها ومواصلة القيام بدورها في الدفاع عن قضايا المرأة التونسية.

لقد دخلت أزمة اتحاد المرأة طورا جديدا من الأزمة التي يعيشها منذ مدة وبذلك ما عادت مجرد خلاف تنظيمي كان يطرح وبشدة طبيعة العلاقة بين رئيسة المنظمة وبقية هياكلها أو صعوبات مالية وإدارية عابرة، بل أصبحت أزمة من طراز مختلف نوعيا وتطرح أسئلة أعمق تتعلق بمستقبل هذه المنظمة الوطنية، وبمدى قدرتها على المحافظة على استقلاليتها ودورها التاريخي. وإذا كانت المسؤولية تلقى على عاتق الرئيسة في مجمل عناصر الأزمة في طورها الماضي فإنّ الطور الجديد يلقي المسؤولية على من تولّوا تسيير شؤونها خلال السنوات الماضية وعلى السلطة الحاكمة في ذات الوقت.

كشفت المعطيات التي تداولتها هياكل الاتحاد عن صعوبات مالية واجتماعية خطيرة، من بينها تعثّر صرف أجور العاملات والعاملين وانقطاع تغطيتهم الاجتماعية. وهي أوضاع لا يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد صعوبات ظرفية أو إشكالات محاسبية عابرة، لأنها تمسّ مباشرة حقوق الأجراء واستمرارية المؤسسة وقدرتها على أداء مهامها. فالمنظمة التي تعجز عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه أجرائها مطالبة أولاً بمكاشفة منخرطاتها وهياكلها والرأي العام بحقيقة وضعها، وثانيا بتقديم إجابات واضحة حول الأسباب والمسؤوليات وسبل المعالجة.

وفي خضمّ الجدل الذي أثاره موضوع العقلة، قدّمت رئيسة الاتحاد تفسيرا مفاده أن الإجراء ناجم عن حكم قضائي يعود إلى سنوات سابقة، واستحقاقات مالية تخص الفترة الممتدة بين 1987 و2012، أي قبل تولّيها رئاسة المنظمة. غير أنّ هذا التفسير، وبصرف النظر عن أهميته، لا يعفي رئيسة الاتحاد من مسؤولية توضيح حقيقة الملف والكشف عن أسبابه ومآلاته، خاصة أنّ الأمر يتعلق بالتزامات مالية وقضائية ظلت تداعياتها قائمة إلى اليوم. فالمسألة لا تتعلق فقط بتاريخ نشأة هذه الالتزامات، بل أيضاً بكيفية التعامل معها، وبطرق متابعة الملف ومعالجته، وبمسؤولية مختلف الهياكل التي تعاقبت على تسيير المنظمة. ومن ثمّة، فإنّ معرفة حقيقة ما جرى تقتضي الاطّلاع على الحكم القضائي والوثائق المحاسبية ذات الصلة، وفهم طبيعة الالتزامات ومراحل تراكمها، وتحديد ما اتُّخذ من إجراءات لمعالجتها، فضلاً عن ضبط المسؤوليات في مختلف مراحل إدارة هذا الملف.

ومن المهم التأكيد على أنّ الأزمة المالية الحالية ليست وليدة اللحظة، ولا يمكن اختزالها في تطورات ظرفية. فإذا اعتُمدت سنة 2013 بدايةً للعهدة القيادية الحالية، فإنّ التساؤلات تشمل مسار التصرف المالي والإداري منذ ذلك التاريخ، أما إذا كانت جذور الأزمة تعود إلى مراحل أسبق، فإنّ فهمها يقتضي العودة إلى تاريخ المنظمة وتتبع التراكمات التي ساهمت في تشكيل وضعها الحالي. وبالتالي، فإنّ معالجة الأزمة لا يمكن أن تتمّ دون قراءة تاريخية متصلة، تكشف مراحل تطورها وتحدد مواطن الخلل والمسؤوليات في كل مرحلة ولكن أيضا دون وضع المسألة في سياقها السياسي الراهن.

تندرج أزمة اتحاد المرأة وقرار العقلة ضمن سياق سياسي تعيش فيه تونس تحولات عميقة في علاقة السلطة بالمجتمع المدني، وفي مساحة تحرّك الأجسام الوسيطة، من منظمات وأحزاب وجمعيات. فمنذ 25 جويلية 2021 وعلى امتداد الفترة التي لحقته يجري التضييق على الفضاء العام وعلى الفعاليات الحزبية والجمعوية وغيرها من الأجسام الوسيطة، وبرزت في خضم ذلك مخاوف متزايدة بشأن مستقبل التعددية والحريات العامة واستقلالية هذه الأجسام وقدرتها على ممارسة أدوارها بعيدا عن الضغوط والتدخلات.

يأتي قرار العقلة في ظرف يعيش فيه الاتحاد صعوبات مالية وقرارات قضائية وإدارية متراكمة لم يقع تجاوزها من جهة بسبب تعنت السلطة وعدم استعدادها لمساعدة المنظمة على العودة إلى مكانتها كواحدة من أبرز "المنظمات الوطنية الكبرى" بل ورغبتها، صراحة وضمنيا، في تفكيكها ودفعها إلى الاندثار، ومن جهة ثانية بسبب الطريقة الخرقاء التي تعتمدها قيادة المنظمة الحالية في إدارة شؤون المنظمة. فالمعروف في أوساط الاتحاد أنّ الرئيسة قد انقلبت في السنوات الأخيرة على عملية إحياء المنظمة بعيد الثورة وعادت بها إلى أسلوب التصرف الفردي والدوس على قوانينها الداخلية وقرارات هياكلها القيادية المنبثقة عن مؤتمر ما بعد الثورة.

لقد انطلقت محاولة جادة هدفها الخروج بالاتحاد ممّا طبع تجربته السابقة في عهد الديكتاتورية (عهدي بورقيبة وبن علي) من تدجين واستخدامها كركيزة من ركائز نظام الحكم الفردي إلى منظمة تضطلع بدور كبير في الدفاع عن حقوق النساء ومكتسباتهن وفي العمل على تعزيز حضور المرأة ومشاركتها في مختلف مجالات الحياة العامة. لكن هذه المحاولة اصطدمت بإصرار الرئيسة الجديدة التي صعدت على رأس المنظمة بعنوان المساهمة في إنقاذ الاتحاد وما لبثت أن انقلبت على ذلك وعادت لتضع يدها في يد بقايا العهد النوفمبري وأرجعت رموزه القديمة في مواقع قيادية وفاعلة في مرحلة أولى قبل أن تجرّ المنظمة إلى الاصطفاف في ذيل طابور التسلّق والتملّق للمنظومة الشعبوية الحاكمة.

ففي ظهورها الإعلامي الأخير على قناة التاسعة بتاريخ 30 أكتوبر 2026، ركّزت رئيسة الاتحاد في الحوار، على اعتبار أنّ الأزمة التي تعيشها المنظمة ترتبط بمواقفها من حركة النهضة، وباستهدافها بسبب دفاعها عن تونس الحداثة ومكتسبات المرأة. لكن هذا التفسير يطرح بدوره عدة تساؤلات. فعلى افتراض أنّ مواقف الاتحاد من حركة النهضة كانت سببا في استهدافه، فهل لها أن تمد الرأي العام بما يؤيد هذا الادّعاء الكاذب؟ وهل لها أن تدلنا أين يمكن أن نعثر في أرشيف مؤسسات المنظمة على المواقف الواضحة للمنظمة إزاء المشروع السياسي والمجتمعي للحركة والسياسات التي أثارت مخاوف بشأن حقوق النساء ومكتسباتهن ومكانتهن في المجتمع؟ وهل لها أن تقدم للرأي العام البيانات الرسمية التي عبّر من خلالها الاتحاد عن رفضه لما اعتبره تهديدًا للنمط المجتمعي الذي دافعت عنه أجيال من النساء التونسيات؟

ولا يتوقف الإشكال عند غياب المواقف المؤسسية المكتوبة أو مدى وضوحها، بل يمتد إلى طبيعة العلاقة بين رئيسة الاتحاد وبقية هياكله. فقد استحوذ موضوع استهداف المنظمة خلال فترة حكم حركة النهضة على جزء مهم من الحوار الإعلامي الأخير والتغاضي في المقابل من ذلك عن الاستهداف الذي يطال الاتحاد اليوم من خلال العقلة على مكتب من مكاتبه وقاعة جلساته. علما وأننا وإلى اليوم لم نسمع ولم نر للهياكل القيادية للمنظمة موقفا صريحا وواضحا من التعسف الذي يطاله. لذلك نتساءل هل أصبحت رئيسة الاتحاد تختزل المنظمة في شخصها وتحتكر التعبير عن مواقفها، بينما يُختزل دور بقية الهياكل في تنفيذ القرارات دون أن يكون لها حق فعلي في مناقشتها أو صياغة مواقف مكتوبة باسم الاتحاد؟

إنّ منظمة وطنية كبيرة من حجم اتحاد المرأة لا يمكن أن تختزل في شخص رئيسته ولا يمكن أن يختزل موقفه من الإجراء التعسفي المتخذ في حقه مؤخرا في مجرد تصريح للرئيسة على قناة تلفزية. إنّ منظمة تدّعي تمثيل النساء في تونس وترفع راية الدفاع عن الحداثة وعن مكتسبات النساء وعن قيم المساواة والديمقراطية والمبادئ التقدمية في الحياة الاجتماعية لا يكتمل بمجرد استحضار معارك الماضي، بل يقتضي أيضاً ممارسة ديمقراطية داخلية تجعل من الاتحاد مؤسسة لها هياكل وتتحلى بالحد الأدنى من الجرأة في الدفاع عن نفسها حيال جور الحكم الفردي.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى تضارب مواقف الرئيسة في تعاملها مع المكتب التنفيذي للاتحاد إذ روّجت في وقت سابق أنّ تواجد عناصر ذات توجه يساري ضمن تشكيلة المكتب التنفيذي هو السبب في تعطل صرف منحة الاتحاد وقت حكم النهضة، وبعد رحيل النهضة عن الحكم روّجت موقفا نقيضا ادّعت فيه أنّ تعطل صرف منحة الاتحاد وقت حكم قيس سعيد كان بسبب تواجد عناصر نهضاوية ضمن تشكيلة المكتب التنفيذي.

والواضح أنّ تكييف أسباب تعطل صرف

زهير الزويدي

المنحة باستعمال اتهامات لزميلاتها في المكتب التنفيذي بحسب تغيّر السياق السياسي القصد منه تقديم تبريرات تتحاشى غضب السلطة من ناحية وتحميل عضوات المكتب التنفيذي اللاتي يختلفون معها في الرأي مسؤولية هذا التعطل.

إنّ واحدة من أكبر تعقيدات الأزمة الحالية التي يعيشها الاتحاد هو الصعوبة في التوفيق بين الدفاع عن استقلالية المنظمة في مواجهة السلطة والحفاظ على التسيير الديمقراطي والشفافية والمحاسبة الداخلية، فلا نجاح في فرض احترام استقلالية المنظمة دون ضمان حق منخرطاتها وهياكلها في الاطّلاع على الأوضاع المالية والإدارية والقانونية، والمشاركة في اتخاذ القرار ومحاسبة من يتولى تسيير شؤونها.

إنّ المنظمة المستقلة ليست فقط تلك التي ترفض تدخل السلطة في شؤونها وتتصدى له، بل هي أيضا المنظمة التي تحترم قوانينها الأساسية والداخلية، وتضمن التداول الديمقراطي على المسؤوليات، وتتيح المعلومة لمنخرطاتها، وتخضع قراراتها المالية والإدارية للرقابة والمحاسبة. وهو الأمر المفقود في اتحاد المرأة اليوم ومنذ سنوات.

إنّ المطلوب اليوم ليس السكوت عن تعسف سلطة قيس سعيد على الاتحاد ومسعاه إلى دفع المنظمة تدريجيا نحو الاضمحلال فالاندثار لأنّ في ذلك جريمة في حق مكسب من مكاسب النساء في تونس كما أنّ المطلوب ليس الدفاع عن الرئيسة بشكل لا مشروط والتغاضي عن أسلوبها الفردي والتسلطي واستعمالها الاتحاد لقضاء مآربها الخاصة لأنّ ذلك من شأنه أن يضعف الاتحاد ويجعله عرضة للتعسف ويهدده بكل المخاطر.

إنّ المطلوب هو حماية المؤسسة وصون استقلاليتها عن السلطة وعن القوى الرجعية التي تريد أن تجعل منه مجرد واجهة لها ولنظام حكمها لا أداة نضال في صالح تحرر المرأة من التسلط والعنف والدونية وفي نفس الوقت العمل من أجل أن يكون اتحادا ديمقراطيا في تسييره شفّافا في معاملاته المالية والإدارية وفي اتخاذ قرارته عبر تشريك هياكله وقواعده في وضع سياساته ورسم مستقبله.

فاستقلالية الاتحاد لا ينبغي أن تتحوّل إلى حصانة للمسؤولين عن تسييره، كما أنّ مساءلة رئيسة الاتحاد والهياكل المتعاقبة على إدارته لا ينبغي أن تكون مدخلاً لتدخل السلطة أو المساس باستقلالية المنظمة.

أي اتحاد نريد؟ (الجزء الثاني)

من الديمقراطية النقابية إلى البديل الاجتماعي والسياسي

إن معركة الديمقراطية داخل الاتحاد العام التونسي للشغل ليست معركة تقنية حول القوانين الانتخابية أو توزيع المسؤوليات أو تداول المواقع القيادية فحسب بل هي معركة سياسية وطبقية حول طبيعة الاتحاد ووظيفته التاريخية وموقعه في الصراع الاجتماعي. فالديمقراطية النقابية ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكن اختزالها في مجرد إصلاح للهياكل أو تغيير للوجوه بل هي شرط أساسي لاستعادة الاتحاد دوره باعتباره قوة اجتماعية قادرة على الدفاع عن مصالح العمال والكادحين ومواجهة السياسات التي تنتج الفقر والبطالة والتهميش. ومن هنا فإن السؤال الذي يفرض نفسه بعد معركة الديمقراطية هو أي مشروع اجتماعي وسياسي نريد للاتحاد أن يحمله؟ وأي دور نريده لمنظمة عمالية تمتلك من التاريخ والرصيد النضالي والامتداد الشعبي ما يجعلها قادرة على التأثير في موازين القوى داخل المجتمع؟

إن الاتحاد الذي نريد لا يمكن أن يكون مجرد مؤسسة تفاوضية تتحرك داخل حدود ما تسمح به السلطة ولا منظمة تكتفي بإدارة الأزمات الاجتماعية عبر الاتفاقيات والتسويات بل قوة نضالية مستقلة تسعى إلى تغيير موازين القوى لمصلحة العمال والشعب.

الديمقراطية النقابية ليست نهاية الطريق

لقد أثبتت التجارب النقابية أن الديمقراطية الداخلية مهما بلغت أهميتها لا تكفي وحدها لبناء حركة عمالية قوية إذا لم ترتبط بمشروع اجتماعي واضح وبإرادة سياسية مستقلة فقد تكون الهياكل منتخبة والقيادات متداولة واللوائح محترمة ولكن الاتحاد يظل عاجزا عن خوض المعارك الكبرى إذا كانت خياراته محكومة بمنطق التوافق مع السلطة أو بالخوف من مواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة

فالديمقراطية التي لا تنتج نضالا تتحول إلى إجراء إداري، والديمقراطية التي لا تمنح العمال القدرة على التأثير في الخيارات الكبرى تصبح مجرد واجهة لتجديد شرعية البيروقراطية. ولهذا فإن المطلوب ليس فقط ديمقراطية في انتخاب القيادات بل ديمقراطية في تحديد المواقف والبرامج وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعارك الاجتماعية والسياسية ومن هذا المنطلق نريد ديمقراطية تجعل العامل شريكا فعليا في صياغة القرار النقابي لا مجرد صوت انتخابي يستدعى كلما اقتضت الحاجة إلى تجديد المواقع، ديمقراطية تفتح المجال أمام النقاش والاختلاف والصراع الفكري والسياسي داخل المنظمة دون تخوين أو إقصاء، ديمقراطية تجعل الهياكل القيادية مسؤولة أمام القواعد وتمنح القطاعات والجهات والاتحادات المحلية القدرة على المبادرة والنضال فالاتحاد القوي ليس الاتحاد الذي تصمت داخله الاختلافات بل الاتحاد الذي يحول الاختلاف إلى طاقة نضالية ويمنع احتكار القرار باسم وحدة المنظمة.

أي استقلالية نقابية نريد؟

إن استقلالية الاتحاد لا تعني الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف ولا تعني الانكفاء على المطالب المهنية أو الامتناع عن اتخاذ مواقف سياسية. فالاستقلالية الحقيقية هي استقلالية القرار النقابي عن السلطة وعن رأس المال وعن كل محاولة لتوظيف المنظمة في خدمة مشاريع لا تعبر عن مصالح العمال. لكن الاستقلالية لا يمكن أن تتحول إلى حياد تجاه السياسات التي تستهدف الحقوق الاجتماعية أو تجاه القمع والاستبداد أو تجاه الخيارات الاقتصادية التي تعمق الفوارق الطبقية فحين تضرب السلطة الحق في الاحتجاج وتلاحق النقابيين وتفرض سياسات التقشف وتوسع دائرة الفقر والبطالة فإن الاتحاد لا يستطيع أن يختبئ وراء شعار الحياد. خلاصة القول إن الصمت في مثل هذه اللحظات ليس استقلالية بل تنازل عن الدور التاريخي للحركة النقابية ونحن لا نريد اتحادا تابعا لأي حزب ولا منظمة ملحقة بالحكومة ولا جهازا انتخابيا لهذا الطرف أو ذاك بل نريد اتحادا مستقلا في قراره ولكنه منحاز بوضوح إلى مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية اتحادا يرفض الوصاية الحزبية والسلطوية ولكنه لا يتخلى عن حقه في المشاركة في الصراع السياسي والاجتماعي.

فليس المطلوب أن يتحول الاتحاد إلى حزب سياسي بل أن يستعيد دوره كقوة اجتماعية وسياسية مستقلة قادرة على التأثير في الخيارات الوطنية والدفاع عن مصالح العمال.

من الدفاع عن الأجور إلى مواجهة الخيارات الاقتصادية

إن اختزال العمل النقابي في المطالب المهنية وحدها يمثل أحد أبرز مظاهر الأزمة التي تعيشها الحركة النقابية، فالأجور ليست منفصلة عن الأسعار والتضخم والضرائب والديون والسياسات الاقتصادية والبطالة ليست مجرد ملف إداري بل نتيجة خيارات تنموية واجتماعية تتحمل السلطة مسؤوليتها. والحقوق الاجتماعية ليست امتيازات تمنحها الحكومات متى شاءت بل ثمرة صراع تاريخي خاضته الطبقة العاملة وانتزعتها عبر التنظيم والنضال فكيف يمكن للاتحاد أن يدافع عن القدرة الشرائية دون مواجهة السياسات التي ترفع الأسعار وتثقل كاهل الأجراء؟ وكيف يمكنه الدفاع عن التشغيل دون مواجهة الخيارات التي تنتج البطالة وتهمش الجهات الداخلية وتدفع الشباب إلى اليأس والهجرة؟ وكيف يمكنه الدفاع عن المدرسة العمومية والصحة العمومية دون مقاومة التوجهات التي تحول الخدمات الأساسية إلى مجالات للاستثمار والربح؟

إن المعركة الاجتماعية لا يمكن أن تنجح إذا بقيت مجزأة إلى ملفات قطاعية معزولة.

فالمعركة من أجل الأجر ترتبط بالمعركة من أجل التشغيل والمعركة من أجل التشغيل ترتبط بالمعركة من أجل التنمية والمعركة من أجل التنمية ترتبط بطبيعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم البلاد وهنا تبرز الحاجة إلى انتقال الاتحاد من منطق إدارة المطالب إلى منطق بناء ميزان قوى اجتماعي قادر على فرض بدائل حقيقية.

البديل الاجتماعي ليس شعارا بل ضرورة تاريخية

إن تونس لا تعاني أزمة مالية أو اقتصادية عابرة فحسب بل تعيش أزمة نموذج تنموي واجتماعي وسياسي عجز عن تحقيق العدالة بين الجهات وعن توفير الشغل اللائق وعن حماية القدرة الشرائية وعن ضمان الخدمات الأساسية ولقد أثبتت عقود من السياسات الليبرالية والتبعية الاقتصادية أن النمو حين ينفصل عن العدالة الاجتماعية يتحول إلى وسيلة لتراكم الثروة في أيدي الأقلية وتوسيع دائرة الفقر والتهميش.

زهير الزويدي

كما أثبتت التجارب أن تحميل العمال والفئات الشعبية كلفة الأزمات لا يؤدي إلا إلى تعميق الاختلالات الاجتماعية وإضعاف الاقتصاد الوطني، ومن هنا فإن الاتحاد مطالب بطرح تصور اجتماعي بديل يقوم على حماية المؤسسات العمومية وتطويرها وعلى العدالة الجبائية وعلى ضمان الحق في الشغل وعلى توزيع عادل للثروة وعلى تنمية الجهات المهمشة وعلى حماية الخدمات الأساسية من منطق الربح والتفويت. فالبديل الاجتماعي الذي نريده ليس مجرد قائمة مطالب ظرفية بل مشروع يربط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبين الديمقراطية والحرية والكرامة الوطنية.

مشروع يضع العمال في مركز التنمية لا الأرباح والمصالح الاحتكارية مشروع يجعل من الثروة الوطنية وسيلة لتحسين حياة الشعب لا أداة لإثراء الأقلية، مشروع يربط بين السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية ويرفض أن تكون البلاد رهينة الديون والإملاءات الخارجية.

الاتحاد والحركة الشعبية

إن الاتحاد العام التونسي للشغل لا يستطيع أن يستعيد دوره التاريخي إذا بقي محصورا داخل حدوده التنظيمية أو إذا تعامل مع المعارك الشعبية باعتبارها ملفات خارج اختصاصه. فالمعطلون عن العمل والعمال المهمشون والفلاحون الصغار والنساء العاملات في القطاع الفلاحي وشباب الجهات المهمشة ليسوا أطرافا خارج الصراع الاجتماعي بل هم جزء أساسي من معركة التحرر الاجتماعي. ولقد أثبتت تجربة الحوض المنجمي سنة 2008 والثورة التونسية أن النضال الاجتماعي حين يتجاوز المطالب الجزئية ويصبح تعبيرا عن أزمة المجتمع بأكمله قادر على فتح آفاق جديدة للصراع، لكن هذه التجارب كشفت أيضا أن التعبئة الشعبية مهما بلغت قوتها تحتاج إلى تنظيم واستمرارية وإلى مشروع قادر على تحويل الغضب إلى مكاسب اجتماعية وسياسية وهنا يمكن للاتحاد أن يلعب دورا محوريا في بناء جسور التضامن بين القطاعات والجهات وبين العمال والمعطلين عن العمل وبين الحركة النقابية والحركات الاجتماعية والحقوقية لا باعتباره وصيا على هذه النضالات أو بديلا عنها بل باعتباره قوة تنظيمية مستقلة تساهم في توحيد المعارك وتوسيعها وتوفير شروط استمراريتها اتحاد لا يغلق أبوابه أمام المعطلين ولا يترك الجهات المهمشة تواجه مصيرها منفردة ولا يختزل التضامن في بيانات المناسبات بل يجعل من التضامن الشعبي جزءا من استراتيجيته النضالية ويحول الدفاع عن الحقوق الاجتماعية إلى معركة جماعية تتجاوز الحدود القطاعية.

أي علاقة نريد مع السلطة؟

إن العلاقة بين الاتحاد والسلطة لا يمكن أن تقوم على التبعية ولا على القطيعة المبدئية مع كل أشكال التفاوض. فالتفاوض ضرورة في بعض المعارك والاتفاقيات قد تكون مكاسب حقيقية للعمال لكن التفاوض لا يصبح بديلا عن النضال ولا يمكن أن يتحول إلى غاية تبرر التراجع عن المطالب الأساسية.

فالسلطة لا تقدم تنازلات اجتماعية بدافع الإحسان بل تحت ضغط ميزان القوى وكلما كان الاتحاد قويا بديمقراطيته الداخلية وبقاعدته العمالية وبقدرته على التعبئة كلما امتلك شروطا أفضل للتفاوض. أما حين يتراجع النضال وتضعف القاعدة ويحتكر القرار داخل دائرة ضيقة فإن التفاوض يتحول إلى إدارة للأزمة وإلى تسويات لا تعكس حقيقة مصالح العمال. إننا نرفض منطق الاتحاد الذي ينتظر رضا السلطة حتى يتحرك، فالمطلوب هو اتحاد يعرف متى يتفاوض ومتى يصعد ومتى يرفض التسويات ومتى يحول الاتفاق إلى مكسب فعلي عبر المتابعة والمراقبة والنضال.

اتحاد لا يخلط بين الحوار الاجتماعي والتوافق السياسي ولا يسمح بأن تتحول الحاجة إلى التفاوض إلى وسيلة لاحتواء المنظمة.

من اتحاد المطالب إلى اتحاد المشروع الوطني

إن الاتحاد الذي نريد هو اتحاد يمتلك رؤية اجتماعية وسياسية واضحة ويستطيع أن يربط بين المطالب اليومية للعمال وبين الأسئلة الكبرى المتعلقة بمستقبل البلاد.

اتحاد يجعل من الدفاع عن الأجور مدخلا للدفاع عن العدالة الجبائية ومن الدفاع عن التشغيل مدخلا لمقاومة التهميش والتمييز بين الجهات ومن الدفاع عن المؤسسات العمومية مدخلا لمواجهة التبعية الاقتصادية، ومن الدفاع عن الحريات النقابية مدخلا للدفاع عن الديمقراطية والحقوق والحريات السياسية. إن هذا المشروع لا يمكن أن يولد بقرار فوقي ولا ببرنامج تعده القيادة وحدها بل يحتاج إلى نقاش واسع داخل الهياكل وإلى مشاركة فعلية للقواعد وإلى انفتاح على القوى الاجتماعية والحقوقية والسياسية المناضلة كما يحتاج إلى مراجعة نقدية للتجارب السابقة وإلى تجاوز منطق إدارة المنظمة من أجل المحافظة على المواقع. فالاتحاد ليس ملكا للقيادات ولا إرثا بيروقراطيا يتوارثه المسؤولون بل ملك للعمال الذين بنوه بتضحياتهم ونضالاتهم.

راية العمال نحو أفق جديد

إن معركة الديمقراطية النقابية ليست معركة منفصلة عن معركة البديل الاجتماعي والسياسي بل هي شرطها الأول. فلا يمكن بناء اتحاد قادر على مواجهة السلطة إذا كان القرار محتجزا داخل البيروقراطية، ولا يمكن الدفاع عن مصالح العمال إذا كان الاتحاد يخشى مناقشة الخيارات الاقتصادية والسياسية للفاشية الحاكمة التي تنتج الاستغلال، ولا يمكن الحديث عن استقلالية نقابية حقيقية إذا كانت المنظمة تتراجع أمام الضغوط السلطوية لنظام قيس سعيد أو تتحول إلى مجرد وسيط بين العمال والحكومة. إننا نريد اتحادا ديمقراطيا مستقلا ومناضلا لا يكتفي بالدفاع عن الحقوق التي يجري الاعتداء عليها بل يسعى إلى توسيعها ولا يكتفي بمقاومة التراجع الاجتماعي بل يطرح بديلا يفتح أفقا للتحرر والعدالة، ولا يختزل دوره في المفاوضات بل يستعيد مكانته في قلب الصراع الاجتماعي والسياسي. إن الاتحاد الذي نريد ليس اتحادا فوق المجتمع ولا بديلا عن الحركة الشعبية بل قوة من قواها الأساسية ورافعة من روافع نضالها، فالديمقراطية النقابية دون مشروع اجتماعي تظل ناقصة، والاستقلالية دون انحياز طبقي تتحول إلى حياد مريب، والنضال دون أفق سياسي يصبح سلسلة من المعارك المتفرقة التي تستنزف العمال دون أن تغير موازين القوى. لهذا فإن راية العمال التي نرفعها اليوم ليست راية الدفاع عن المواقع ولا راية التوافق مع السلطة بل راية استعادة الاتحاد كقوة اجتماعية مستقلة وكمنظمة قادرة على حمل مشروع للحرية والعدالة والكرامة الوطنية.

أي اتحاد نريد؟

نريد اتحادا يجعل من الديمقراطية سلاحا ومن الاستقلالية قوة ومن النضال طريقا ومن البديل الاجتماعي والسياسي أفقا.

اتحادا لا يخشى نظام قيس سعيد الفاشي ولا يخضع للبيروقراطية ولا يساوم على مصالح العمال، اتحادا يرفع راية العمال في مواجهة الاستغلال والاستبداد والتهميش.

فلا ديمقراطية نقابية بلا نضال ولا استقلالية بلا انحياز إلى العمال ولا اتحاد عمال حقيقي بلا مشروع اجتماعي وسياسي يفتح الطريق أمام التحرر والعدالة والكرامة الوطنية، فراية العمال لا تسقط والاتحاد الذي نريد نبنيه بالنضال والديمقراطية والاستقلالية...



منور السعيدي

الشتاء قادم إلى غزة... حين يصبح البرد امتداداً لحرب الإبادة

الشتاء قادم إلى غزة، وليس في قدومه هذه المرة ما يشبه تعاقب الفصول في حياة الشعوب. فالشتاء الذي تستقبله البشرية عادة بالدفء والاستعداد والملابس الثقيلة والغذاء الذي يضمن البقاء والمنازل التي توفر الحد الأدنى للعيش، يستقبله الغزاويون بالريبة كما استقبلوا دبابات العدو الصهيوني.

هناك، حيث الخراب، تحوّلت البيوت إلى ركام، والشوارع إلى مقابر والمخيمات إلى ساحات واسعة من البؤس والقهر الإنساني، لم يعد المطر بشائر الخير، بل أضحى عدوّا جديدا لما تبقّى من خيام مهترئة. وهي لعمري فضيحة في وجه الإنسانية أمام مأساة شعب يُترك بلامبالاة لمواجهة الموت بأشكاله المتعددة. تخيلوا كيف سيقضي الغزاويون فصل الشتاء، بل كيف سيتمكنون من البقاء على قيد الحياة. تخيلوا أمّا تحمي أطفالها من برد الليل وهي لا تملك وجبة عشاء في خيمة ممزقة لا تصدّ الرياح ولا تمنع تسرّب المياه؟ تصوّروا طفلا يفترش أرضا بينما الأرض تتحوّل مع أولى الأمطار إلى مستنقع من الوحل؟ تخيّلوا مريضا أو جريحا كيف يقاوم المرض حين تغيب الأدوية، وتنعدم وسائل التدفئة، وتتحوّل أبسط مقومات الحياة إلى أحلام؟ وكيف لشعب أن يدفن موتاه، ثم يعود ليواجه شتاءً قاسياً فوق أنقاض منازله، بينما لا تزال آلة الحرب والدمار تحاصره وتقصفه؟

إنها مأساة سياسية وإنسانية صنعتها آلة حرب الاحتلال والدمار والحصار والتهجير الممنهج. فالشتاء لا يقتل وحده. إن البرد الذي يهدد أطفال غزّة وشيوخها ونساءها اليوم هو الوجه الآخر للحرب، والحصار الذي يطاردهم في النهار والليل، وفي كل الفصول هو العدوان الذي لم يكتف بتقتيل البشر وتدمير الشجر والحجر بل استهدف أيضاً كل ما يجعل الحياة ممكنة.

لقد كشفت مأساة غزة، بما لا يدع مجالاً للشك، الطبيعة الحقيقية لنظام الرأسمال المالي الأكثر رجعية والأكثر بربرية ذلك النظام الذي يتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، لكنه يصمت ويبتلع لسانه حين يتعلق الأمر بمصالحه الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية. نظام يستطيع أن يحشد الجيوش والأساطيل لحماية طرق التجارة ومصادر الطاقة ومناطق النفوذ، لكنه يأبى فرض وقف العدوان وإيصال المساعدات الإنسانية إلى شعب أعزل ومحاصر. تتحرك مؤسسات طغمة رأس المال بسرعة البرق لحماية الأسواق والبورصات، بينما تتحول حياة ملايين البشر إلى أرقام في نشرات الأخبار والصفحات الأولى للجرائد وتقارير المنظمات الدولية.

لقد أسقطت غزة ورقة التوت التي تغطي بها الإمبريالية خطابها الأخلاقي، وكشفت أن القانون الدولي، في ظل موازين القوى العرجاء القائمة، لا يُطبّق بالقدر نفسه على الجميع. فهناك شعوب تُمنح حق الحياة والحرية والدفاع عن نفسها، وشعوب أخرى يُطلب منها أن تتعايش مع الاحتلال والحصار والقتل والتهجير، والدمار وأن تقبل بمصيرها تحت ذريعة الأمن والمصالح الجيوسياسية. إنها ازدواجية ليست طارئة ولا عرضية، بل تعبير عن بنية عالمية تُخضع حقوق الشعوب لمنطق القوة والهيمنة، وتضع مصالح الرأسمال المالي فوق حياة الإنسان وكرامته.

آه يا غزة الجريحة لا يمكن التعامل مع القضيّة باعتبارها مجرد نزاع حدودي قابل للتسوية عبر الوساطات التي تتجاهل جذور الصراع. إنها قضية تحرر وطني في مواجهة استعمار امبريالي استيطاني، وقضية شعب يُنتزع منه حقه في الأرض والسيادة وتقرير المصير. وهي، في الوقت نفسه، جزء من الصراع الأوسع ضد منظومة الهيمنة الإمبريالية التي تستخدم القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لإعادة إنتاج التبعية وإخضاع الشعوب التي ترفض الخضوع.

إن التضامن مع غزة والغزاويين واجب أممي وأخلاقي وسياسي، تفرضه وحدة المصير بين الشعوب المضطهدة والطبقات الكادحة في مواجهة الاستغلال والهيمنة والاستعمار. فالطبقة العاملة التي تناضل من أجل الخبز والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في تونس أو فرنسا أو جنوب إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، وفى كل شبر على هذه الأرض لا يمكن أن تفصل نضالها عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والتحرر. إن معركة العامل ضد سلطة رأس المال العالمي والاستغلال، ومعركة الشعوب ضد الحروب وضد الاستعمار، تلتقيان في مواجهة نظام عالمي يجعل الربح والقوة معيارين للحياة والموت.

وبالتالي فإن الغزاويين لا يحتاجون إلى دموع موسمية، ولا إلى خطابات عاطفية للإشهار في نشرات الأخبار ثم تُنسى. أهالي غزة يحتاجون إلى مواقف سياسية واضحة، وإلى سلوك تضامني منظم، وإلى ضغط شعبي متواصل لوقف العدوان ورفع الحصار وضمان دخول المساعدات الغذائية والصحية الإنسانية دون قيد أو شرط. يحتاجون إلى تحويل الغضب الشعبي إلى حركة نضالية قادرة على محاصرة سياسات التواطؤ، وفضح الأنظمة التابعة والعميلة المتورطة في دعم الاحتلال أو الاستفادة من منظومة الحرب والاستعمار. يحتاجون إلى أن تتحول النقابات والمنظمات العمالية والأحزاب التقدمية والثورية إلى فضاءات فعل ومقاومة، لا مجرد منصات لإصدار البيانات.

إن كل أحرار العالم يرفضون أن تختزل كوارث غزة في مشهد طفل يرتجف تحت المطر، أو أرملة تبكي تحت خيمة غارقة في المياه وملطّخة بالدم فهؤلاء الغزّاويون ليسوا مجرد ضحايا ينتظرون شفقة العالم، بل أبناء شعب الجبّارين صاحب التاريخ الطويل من المقاومة والصمود والتشبث بالأرض والحق في تقرير المصير. إن اختزال الفلسطيني في صورة الضحية الدائمة يسلبه موقعه بوصفه صاحب قضية وحق. ومن واجب القوى التقدمية والثورية أن تنحاز إلى حقه في التحرر، الوطني والانعتاق الاجتماعي لا أن تكتفي بإنتاج خطاب الشفقة على مأساته.

إن مسؤولية القوى اليسارية والتقدمية العربية، وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية والعمالية، مسؤولية كبيرة. فمن غير المعقول ولا المقبول أن تتحول القضية الفلسطينية إلى مناسبة لاستعراض المواقف والشعارات، أو إلى وسيلة للتمعش السياسي. المطلوب هو بناء فعل تضامني مستمر، وربط النضال من أجل فلسطين بالنضالات الاجتماعية والديمقراطية داخل مجتمعاتنا ومواجهة التطبيع وكل أشكال التبعية للإمبريالية، والدفاع عن حق الشعوب في السيادة الوطنية والحرية والعدالة الاجتماعية.

كما أن ترافق الحروب مع أرباح ضخمة لشركات الأسلحة والطاقة والاحتكارات الكبرى ليس من قبيل الصدفة. فالحرب في عالم رأس مال المالي ليست فقط مأساة إنسانية، بل هي أيضاً مجالا لتراكم الربح الأقصى وتوسيع النفوذ وإعادة رسم موازين القوى واقتسام العالم، في نفس الوقت يواجه أطفال غزّة ونساؤها وشيوخها الموت والبرد والجوع. يعمل سماسرة العالم على تحوّل الدمار إلى عقود تجارية، والدم إلى أرقام في بورصة الأرباح. هذه هي المفارقة الوحشية واللاإنسانية التي يجب أن تكشفها القراءة الطبقية للصراع: من يدفع ثمن الحروب هم الفقراء والعمال والأطفال، ومن يجني ثمارها هم أصحاب الاحتكارات ومراكز النفوذ والقرار.

أمّا الحكومات العربية العميلة والتابعة التي تكتفي بالشعارات الكاذبة فإن التاريخ لن يعفيها من مسؤوليتها السياسية والأخلاقية. فلا معنى للحديث عن التضامن مع فلسطين بينما تستمر العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمنح الاحتلال هامشًا للمناورة وتساعد على تطبيع جرائمه. ولا قيمة للشعارات القومية إذا لم تتحول إلى سياسات ملموسة تساند الشعب الفلسطيني وتدافع عن حقوقه وتضغط من أجل إنهاء الاحتلال ورفع الحصار. إن الشعوب العربية التي خرجت إلى الشوارع تضامناً مع غزة لم تطلب من حكوماتها المزيد من الخطب، بل طالبت بمواقف فعلية لتجريم التطبيع وتقديم الدعم الفعلي.

إن الشتاء القادم إلى غزة يضعنا جميعاً أمام مسؤوليتنا التاريخية بل يضعنا وجها لوجه مع سؤال لا يمكن الهروب منه: ماذا يعني أن نكون بشراً في عالم يسمح لأطفال بأن يواجهوا البرد والجوع والمرض داخل خيام لا تقيهم المطر؟ وما فائدة شعارات الحرية والعدالة إذا كان شعب بأكمله محرومًا من أبسط شروط الحياة؟ وأي مستقبل للإنسانية إذا أصبح الصمت عن الجرائم موقفاً سياسياً عادياً، وأصبح التواطؤ سلوكا سياسيّا، وأضح التضامن مع المظلومين تهمة.

إنها محطة تاريخية فاصلة تتطلب الوضوح والشجاعة. لا حياد بين المستعمِر والمستعمَر، ولا مساواة بين من يمتلك آلة الحرب ومن يواجهها بأجساد أطفاله، ولا يمكن الحديث عن سلام دون إنهاء الاحتلال وضمان الحقوق كل الحقوق للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على كامل أرضه المسلوبة.

إن واجبنا ألا نترك غزة وحيدة، وألا نسمح بتحويل الكارثة إلى خبر عابر، وألا نقبل بأن يصبح موت الأطفال والشيوخ والعجائز من البرد شيئا طبيعياً في عالم يدّعي التقدم والحضارة.

إن الجريمة بدأت قبل الشتاء، والمسؤولية ليست مسؤولية الطبيعة، بل مسؤولية الاحتلال وحلفائه وكل الأنظمة المطبعة معه سواء في العلن أو في السر.

ستبقى فلسطين قضية تحرر وطني وانعتاق اجتماعي، وستبقى غزة شاهداً على وحشية نظام عالمي لا يرى في الإنسان قيمة إلا بقدر ما يخدم مصالحه. وسيبقى واجبنا، كمناضلين من أجل الحرية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، أن ننحاز دون تردد إلى الشعب الفلسطيني، وأن نجعل من التضامن معه ممارسة يومية ونضالاً متواصلاً.

كمال عمروسية

المشاورات الثلاثية: هل تساهم في فتح الطريق نحو التسوية الليبية؟

تعيش البلاد الليبية منذ سنوات على وقع أزمة مركبة ومعقدة طالت جميع المستويات سواء السياسية أو المؤسساتية وامتزجت فيها الخلافات حول الشرعية وغابت الوحدة الترابية وتعطلت المسارات الانتخابية، وأطلق العنان للتنافس على السلطة والمال والنفوذ وما يؤكد استفحال الأزمة هو تواجد حكومتين سياسيتين تتقاسمان السلطة: الأولى معترف بها دوليا ويترأسها عبد الحميد الدبيبة وتدير كامل غرب البلاد وعاصمتها طرابلس، والثانية يقودها أسامة حماد، تمّ تعيينها من البرلمان سنة 2022 وتتخذ من بنغازي عاصمة لها وتحكم قبضتها على شرق البلاد بالإضافة إلى أغلبية مدن الجنوب. تجدر الإشارة إلى أنه رغم تواتر المبادرات الإقليمية والدولية فإن بلوغ تسوية سياسية لازال بعيد المنال، بحكم اصطدامها بالعقبات المتنوعة والمتعددة خاصة في ظل تواصل الانقسام بين مراكز القرار. تماشيا مع هذا السياق تم اللجوء إلى المشاورات الثلاثية كإحدى الآليات الديبلوماسية لحلحلة الأوضاع السياسية ومحاولة تحقيق توافقات سياسية، حيث أن العاصمة الجزائرية استضافت بتاريخ 25 أكتوبر من سنة 2026 اجتماعا لوزراء خارجية كل من الجزائر وتونس ومصر. إن هذا الإطار التنسيقي والتشاوري بشأن الأزمة الليبية ليس حديثا بل يعود إلى سنة 2017 وقد توقف في حدود سنة 2019 على أن يستأنف أعماله ولقاءاته في ماي 2025. إن هذا الاضطراب في دورية اللقاءات يعكس صعوبات المهمة والمسؤولية ويطرح سؤالا جوهريا ومحوريا عن ماهية الثقل السياسي والديبلوماسي الذي يمكن أن يمثله هذا المحور الثلاثي من أجل كسر وردم الهوة السياسية بين المكونات الليبية.

المسار الديبلوماسي كأداة لحّل الأزمة الليبية

لقد نشطت الديبلوماسية العالمية من أجل المساهمة في حل جذري للأزمة الليبية حتى يتسنى للبلاد التعافي من حمى الصراعات الداخلية والمناكفات السياسية التي عطلت إمكانات النهوض الاقتصادي والاجتماعي. فبعثة الأمم المتحدة نوعت تدخلها من خلال مسارات متعددة من لقاء الصخيرات سنة 2015 وبرلين 1 و2 وصولا إلى جنيف 2021 وكان الهدف من كل هذه اللقاءات توحيد المؤسسات الليبية والتوافق حول حكومة وحدة وطنية موحدة.

بالإضافة إلى الجهود الأممية، نشطت محاولات أخرى من قوى سياسية مختلفة أبرزها الامبريالية الأمريكية وكذلك الفرنسية مع محاولات من المحور القطري وكذلك الإماراتي... ومن البديهي أن يكون مجالا لديبلوماسية الجوار وفقا لتصورات وأهداف الثلاثي المصري والجزائري والتونسي. فمن أهم أسباب نشأة آلية المشاورات الثلاثية توحيد الرؤى بين هذه الدول، كما أن الضرورة النفعية والبراغماتية تدفعهم لتجاوز احتكار الدول الغربية للحل الليبي، بما أنهم الأكثر تضررا من ناحية والأكثر حرصا على الاستقرار والسلام الليبي من ناحية ثانية. ليس خافيا أن دول الجوار الثلاث تكبدت خسائر فادحة منذ تدخل الناتو سنة 2011. فالانخرام الأمني والانهيار الاقتصادي والنشاط المكثف للمجموعات المسلحة أحال مئات الآلاف من العمال التونسيين والمصريين على البطالة وقطعت أرزاقهم وهذا العامل له انعكاس مباشر على تفاقم الأزمات الهيكلية للرأسمالية التابعة في كل من مصر وتونس كما أن قطاعات حيوية مثل التصدير والتجارة لحقتها أضرار بالغة بحكم انهيار السوق الليبية. كما لا يفوتنا أن الهاجس الأمني ألقى بظلاله على مجتمعات الجوار الليبي وشكل ذلك عبئا اقتصاديا وماليا على ميزانيات الدول المنهكة أصلا. إن دوافع عديدة كانت وراء نشأة هذا التقارب الثلاثي، وهو ما يفسر محاولات التأكيد على الثوابت الديبلوماسية المشتركة من خلال خطابهم. فكل من مصر وتونس والجزائر يعلنون بشكل قطعي وواضح رفض الحلول العسكرية ويؤكدون دعمهم للمسار الأممي والتسريع بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية علاوة على تطهير البلاد الليبية من المرتزقة والمليشيات العسكرية والمطالبة بخروج كل القوى الأجنبية. كما يفصح الخطاب الديبلوماسي عن حتمية الحفاظ على وحدة التراب الليبي ووحدة مؤسساته التنفيذية والتشريعية... كما يعتبرون أن الحل بالضرورة يكون ليبيا-ليبيا بخلاف ذلك ستظل ليبيا مجزئة وتعيش واقع التشتت والانقسام. من الواضح أن هذا التحالف يقدم نفسه كجبهة موحدة متينة وصلبة ويطرح



نفسه كخيار لملء الفراغات وتذويب الجليد والعمل على إنهاء الخلافات ويطرح على أجندته لعب أدوارا متقدمة ومنافسة لقوى إقليمية ودولية من الجانب الديبلوماسي وفقا لتصورات مختلفة وتؤمن مصلحتهم وتساعد على تحقيق أهدافهم وتضعهم في موقع أفضل في علاقة بالمفاوضات مع شركاء آخرين. هذا هو المنشود وما يمكن استنتاجه من الخطاب المعلن لكن ماهي خفاياه وماهي حدود هذه الديبلوماسية؟

حدود ديبلوماسية الجوار

من البديهي أن نلاحظ غياب دولتين مجاورتين هما المغرب وموريتانيا وذلك يطرح أسئلة جدية حول خلفيات الاقتصار على ثلاث دول وما هي ردود فعل الجيران حول هذا التقارب وأي مستقبل لاتحاد المغرب العربي الذي لا أثر له أصلا منذ عشرات السنين؟ ومن الطبيعي أن يعمّق هذا التقارب ويساهم في استمرار الخلافات الإقليمية الأوسع. علينا أن ندرك أن آلية المشورات الثلاثية لا تمثل في الأصل إلا استجابة لإشكالات وشروط مادية صرفة وسلوك سياسي من الطبقات الحاكمة والمهيمنة على وسائل الإنتاج من أجل إعادة ترتيب أوضاعها وتحسين تموقعها خاصة مع اشتداد الأزمة الرأسمالية العالمية وبهدف حماية مصالحها الاقتصادية. بذلك يبقى المشروع تحت قيادة وتسيير الزمرة الحاكمة متماهيا مع قراءتها لإدارة التناقضات الرأسمالية الإقليمية ولا يمكن في المطلق اعتباره مشروعا تحرريا في خدمة الشعوب في المنطقة.

يمكن الجزم أن هذه الآلية الفوقية ولدت مبتورة وستواجه عقبات متنوعة، ولا نجانب الصواب إذا أكدنا أن من أهمها تعنت الفرقاء الليبيين وإصرارهم على الانقسام ورفضهم التنازل عن المكتسبات. يضاف إلى ذلك راهنية وجدية التباينات التاريخية في شبكة الحلفاء داخل القطر الليبي فهناك تنافس خفي بين الرأسمالية المصرية التي ظلت حليفة للشرق الليبي وداعمة لحفتر ونظيرتها الرأسمالية الجزائرية التي لا تخفي دعمها للغرب الليبي وسلطة طرابلس.

في أبعاد أخرى لا يمكن استبعاد أن المشاورات الثلاثية خيار في باطنه وجوهره دفاعا عن مصالح البرجوازية العميلة وعن الرأسمال الإقليمي في وجه القوى الامبريالية العالمية في محاولة لأخذ نصيبها من الكعكة الليبية حتى تكون عملية إعادة الإعمار والمبادلات التجارية والصفقات الكبرى ممكنة ومتاحة للرأسمال التونسي والجزائري والمصري، لكن هذه الطموحات ستتكسر أمام واقع العمالة والتبعية التي تعيشها الأنظمة وارتباطها الوثيق بمراكز نفوذ الرأسمالية الكبرى واعتمادها على الصناديق النهابة وذلك يجعلها في موقع الخانع والمستسلم الضعيف الغير قادر على فرض شروطه خاصة أمام القوى الغربية وأمريكا وروسيا.

إن إنهاء معاناة الشعب الليبي وفتح طريق جدية أمام حل جذري لأزمته لن يكون من خلال مفاهمات فوقية ومفاوضات إقليمية من خلالها يتم توزيع الحصص ولن يكون في ظل ارتباطات بمنظومة القهر والنهب الامبريالي ولا بالتعاون مع أمراء الحرب، فالمساعي الديبلوماسية الحالية ستعمل في أحسن الظروف على تقليل الخسائر ولكنها تبقى عاجزة عن إنهاء الفوضى والانقسام واستمرار حالة اللادولة.

عادل ثابت

ماذا لو قطعت إيران كوابل الأنترنيت في مضيق هرمز؟

لئن باحت المواجهة بين إيران ومحور العدوان الصهيو-أمركي المدعوم من رجعيات الخليج بالعديد من الاستخلاصات والدروس في مستواها العسكري بصفة خاصة، إلا أن ارتداداتها المتعدّدة لا تزال متواصلة ولم تبح بعد بكل أسرارها ونتائجها خصوصا على المستوى الاقتصادي وهو مستوى استراتيجي لا يقل أهمية وخطورة عن البعد العسكري.

الولايات المتحدة تغرق في وحل مستنقع الحرب على إيران

لقد كانت الأهداف المعلنة في بداية العدوان الأمريكي-الصهيوني على إيران هي تجريدها من قدراتها النووية بوضع اليد على مخزون اليورانيوم المخصب وتقليم أظافرها فيما يتعلق بترسانتها العسكرية وخصوصا منها الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى والطائرات المسيّرة التي طورتها في العقود الأخيرة. أمّا الأهداف الغير المعلنة ومنها الهدف الرئيسي للحرب فقد كان العمل على إسقاط نظام الحكم في إيران وتركيز نظام عميل يضمن للامبريالية الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني الأمن والاستقرار وبسط نفوذهما المطلق على المنطقة ومقدراتها. ورغم تصفية رأس النظام الإيراني والضربات الجوية الواسعة النطاق والكم الهائل من القنابل التي استهدفت العديد من الأهداف الاستراتيجية منذ الأيام الأولى للحرب، إلا أن إيران أظهرت قدرة كبيرة على الصمود والردّ لم تكن في حسبان العدوّ، إذ انتقلت المواجهة إلى استهداف إيران المباشر للكيان الصهيوني وضرب منشآته العسكرية والاقتصادية وكذلك استهداف القوات الأمريكية وقواعدها العسكرية في مختلف بلدان الخليج علاوة على العديد من الأهداف الاقتصادية في تلك البلدان المتواطئة مع العدوان.

وشيئا فشيئا بدأ يتجلى عجز الامبريالية الأمريكية عن بلوغ أهدافها وحسم المعركة عسكريا، بل إن المصاعب بدأت تتصاعد يوما بعد يوم بمرور الزمن خصوصا أمام الانعكاسات الاقتصادية للحرب لا من حيث كلفتها المالية المباشرة بالنسبة للامبريالية الأمريكية وحلفاءها في المنطقة فحسب بل أيضا من حيث مخلفاتها السلبية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي بسبب تعطل حركة الملاحة في مضيق هرمز جراء الحرب وقرار إيران بسط سيادتها خاصة على حركة سفن نقل البضائع وناقلات النفط في المضيق. ومن هنا بان بالكاشف أن إيران تمتلك سلاحا آخر لا يقل أهمية عن اليورانيوم والصواريخ والمسيرات وعموم ترسانتها الحربية، هو سلاح مضيق هرمز لما له من تداعيات مباشرة على الاقتصاد العالمي.

ملاحة البضائع في مضيق هرمز أو الجانب المرئي من جبل الجليد، لكن ما خفي لا يقل عنه أهمية

يعتبر مضيق هرمز معبرا استراتيجيا لتصدير النفط والغاز السائل من المنطقة حيث تقدّر مبيعات النفط ومشتقاته عبر المضيق بين 20 % و25 % من إجمالي المبيعات العالمية وتقريبا نفس النسبة من الغاز السائل، قبل أن تغلقه إيران في 28 فيفري الماضي، وهو ما أدّى إلى ارتفاع أسعار النفط واستقرارها في مستويات عالية منذ ذلك التاريخ. لكن أهمية مضيق هرمز لا تتوقف عند البترول ومشتقاته، بل تتجاوزه لتمسّ عديد المواد الأخرى الحيوية في الصناعة، من بينها الكبريت (soufre) الذي ارتفعت أسعاره بنسبة تقارب 300 % والذي تعبر 41 % من صادراته المضيق، وهو ضروري لإنتاج حمض الكبريت (acide sulfurique) الذي يستخدم في تنقية النحاس المستعمل في الكوابل الكهربائية والمحركات، وأيضا في تصنيع لوحات الدوائر المطبوعة (circuits imprimés). ومن بين المواد التي تأثر تصديرها بغلق المضيق نجد كذلك غاز الهيليوم الذي تصدّر منه قطر ثلث الحاجيات العالمية، غاز الهيليوم ضروري لتبريد أشباه الموصلات (semi-conducteurs) وله بذلك انعكاس مباشر على قطاع الذكاء الاصطناعي، كما يستخدم في أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) وفي مجال تكنولوجيات الفضاء والعديد من التطبيقات العسكرية.

لكل هذه الأسباب أصبح مضيق هرمز أحد الأسلحة الاستراتيجية الفعالة لإيران في مواجهة العدوان الأمريكي-الصهيوني، وهو ما جعل إيران تعلن أكثر من أي وقت مضى عزمها فرض سيادتها على المضيق ومراقبة حركة الملاحة فيه بمعاليم وحسب معايير تضبطها وفقا لمصالحها.

وفي الحقيقة فإن حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز ليست سوى الجانب المرئي من جبل الجليد من حيث أهمية المضيق في الاقتصاد العالمي. أما الجانب المخفي والذي لا يقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن حركة الملاحة البحرية فهو ما يمرّ عبر أعماق المضيق من كوابل اتصالات أصبحت بدورها ورقة ضغط إضافية لصالح إيران في الحرب الجارية.



خلال الأشهر الأخيرة، أعلنت إيران أكثر من مرة عن نيتها بسط مراقبتها على أعماق مياه مضيق هرمز وفرض أداءات على الشركات العملاقة (جوجل، أمازون، ميتا...) التي تستعمل كوابل الألياف الضوئية التي تمرّ من هناك تحت عنوان السيادة الوطنية وما يمكن أن تجنيه من مداخيل هامة، على غرار ما تدرّه على مصر عائدات عبور كوابل الاتصالات في سيناء، لكن المغزى الحقيقي لتلك الإعلانات هو التهديد والتلويح بما يمكن أن يحصل من خسائر مالية واقتصادية في صورة لجوء إيران إلى استهداف تلك الكوابل خصوصا وأنها سهلة المنال بالنظر لأن مياه مضيق هرمز ليست عمقية. كيف ذلك؟

تكفي الإشارة إلى أن ما بين 20 % و30 % من الأنترنيت ومن تدفق المعطيات المالية على الصعيد العالمي يمرّ عبر مضيق هرمز، هذه النسبة ترتفع لتصل إلى 90 % من تدفق المعلومات بين آسيا وأوروبا، ناهيك أن 10 آلاف مليار دولار من المعاملات المالية تمرّ يوميا من هناك. إن هذه الأرقام كفيلة لوحدها بأن تعطينا فكرة عن حجم الكارثة الاقتصادية التي يمكن أن تنجرّ عن تعطل الاتصالات جراء استهداف تلك الكوابل. ناهيك أن خروج تلك الكوابل عن الخدمة وقطع الاتصالات في المنطقة سيكثف الضغط على شبكة الاتصالات العالمية التي يمكن أن تشهد اضطرابات هامة.

أغلب البلدان المعنية باستعمال الكوابل التي تمرّ من مضيق هرمز في مجال الاتصال أو المبادلات المالية، وخصوصا المرتبطة كليا بالخليج العربي مثل العراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات، يمكن أن تشهد اضطرابات كبيرة إن لم نقل تعطلا تاما لاتصالاتها بالعالم ولاقتصادياتها. كما أن المشاريع العملاقة في مجال مراكز البيانات (data centers) والذكاء الاصطناعي التي تراهن على إطلاقها السعودية والإمارات هي أيضا رهينة شبكة اتصالات مؤمنة وفعالة.

هل الأمر بمثل هذه السهولة؟

يمكن القول بأن سلاح تعطيل كوابل الاتصالات التي تعبر مضيق هرمز من طرف إيران هو سلاح ذو حدّين . فهو سلاح أقصى غير صالح للاستعمال سوى مرة واحدة وهو ما يفسّر استغلاله أكثر إلى حدّ الآن كورقة ضغط لربح الوقت وتحسين شروط التفاوض من جهة إيران. كما أنه، مثله مثل سلاح غلق المضيق أمام نقل البضائع كما هو الحال اليوم، سيعود بالضرر المباشر أيضا على اقتصاد إيران واتصالاتها التي تستعمل ذات المضيق.

هذا السلاح قد يكون فعالا على المدى المباشر اليوم لكنه لا يشكل ضمانة استراتيجية على المدى البعيد، إذ بدأ العمل بعد على إيجاد حلول بديلة سواء بالنسبة لنقل البترول والغاز وغيرهما من المواد الصناعية الحيوية أو بالنسبة لإنشاء شبكات كوابل بديلة عبر مسالك أخرى برية أو بحرية.

حبيب الزموري

قراءة أولية في نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية

وضعت معركة الانتخابات النصفية الأمريكية أوزارها بعد أن بلغت مستويات غير معهودة من الانحطاط السياسي والأخلاقي بين المتنافسين بسبب اعتماد معسكر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على خطاب شعبوي متغطرس مثير للكراهية والتمييز العنصري والحط من كرامة المنافسين السياسيين.

وقد دفع ترامب والحزب الجمهوري ضريبة هذا الخطاب الشعبوي العنصري باهظا في هذه الانتخابات حيث أسفرت النتائج عن فوز الديمقراطيين بـ 254 مقعدا في مجلس النواب مقابل 162 مقعد للجمهوريين من جملة 435 مقعدا وبـ 54 مقعدا في مجلس الشيوخ مقابل 44 مقعدا للجمهوريين من جملة 100 مقعد أي إن مسألة الأغلبية داخل الكونغرس بغرفتيه قد حسمت لفائدة الديمقراطيين بغض النظر عن مواقف النواب المستقلين، كما فاز الديمقراطيون بحكم 28 ولاية مقابل 20 ولاية للجمهوريين.

هزيمة نكراء للجمهوريين ونصف انتصار للديمقراطيين

لئن لم تشذ الانتخابات النصفية الأمريكية الأخيرة عموما عن القاعدة التي جرت وفقها جل المعارك الانتخابية الأمريكية ألا وهي الاستقطاب الثنائي الحاد بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فإنها شهدت بعض المستجدات التي تكاد ترتقي إلى مرتبة "الزلزال السياسي" الداخلي الذي ينضاف إلى الزلازل السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ صعود الخطاب الشعبوي اليميني المتطرف واعتلاء دونالد ترامب لسدة الرئاسة في البيت الأبيض لأول مرة، ومن أبرز مظاهر هذا "الزلزال السياسي" الداخلي:

– اختراق الديمقراطيين للمعاقل التاريخية للحزب الجمهوري على غرار ولاية تكساس التي سيطر عليها الجمهوريون طيلة الـ 38 سنة الماضية وولاية ساوث كارولينا المحافظة على دعمها للجمهوريين منذ سنة 1998. بل إن ولاية كنساس التي لم تنتخب ديمقراطيا لتمثيلها في مجلس الشيوخ منذ سنة 1932 سجلت فوز القس آدم هاملتون على حساب السيناتور الجمهوري روجر مارشال.

– شكلت هذه الانتخابات صفعة لدونالد ترامب شخصيا بهزيمة جل المترشحين الذين تدخل ترامب خلال حملاتهم الانتخابية لدعم حظوظهم في الفوز.

– هزيمة ترامب في الولايات التي التحقت بمشروعه الشعبوي منذ لحظته الأولى على غرار تكساس وأوهايو.

لم يكن انتصار الديمقراطيين في الانتخابات النصفية انتصارا حزبيا صرفا قاده رموز الحزب على غرار انتخابات 2018 بقدر ما كان انتصارا لائتلاف سياسي واسع تمكن الديمقراطيون من تشكيله والسير به إلى خوض المعركة الانتخابية تكوّن أساسا من وسطيين (جوش توريك..) وديمقراطيين شعبويين (عبدول السيد) واشتراكيين ديمقراطيين (أفيلا شيفالييه، فالديز..) ومسيحيين اجتماعيين (تالاريكو وهاملتون). فرغم حسم الديمقراطيين لمسألة الأغلبية مبكرا فإنها تبدو للوهلة الأولى أغلبية هشة بالنظر لتباين انتماءات وأصول نواب هذه الكتلة رغم تأكيد الزعيم الكتلة الديمقراطية حاليا في مجلس النواب على حرصهم على الوحدة للشروع فورا في تنفيذ وعودهم الانتخابية.

انتخابات حسمتها القضايا الداخلية

لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية محددة في المعارك الانتخابية بالولايات المتحدة الأمريكية إلا بقدر تأثيراتها وارتداداتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأمريكيين أو بقدر انتهاكها "للمقدسات الدستورية" الأمريكية على غرار حرب فيتنام أو فضيحة "إيران غيت" أو حرب الخليج الثانية، حيث أشار استطلاع قام به مركز "بيو" أن 84% من الناخبين الأمريكيين يعتبرون أن الأوضاع الاقتصادية وتكاليف المعيشة هي القضية الأبرز وذات الأولوية القصوى. وتأتي قضية مستقبل الديمقراطية الأمريكية في المرتبة الثانية باستئثارها باهتمام 73% من الناخبين، تليها في المرتبة الثالثة قضايا الرعاية الصحية والإجهاض باستقطابها لاهتمام 68% من الناخبين تلتها على التوالي قضايا الهجرة وأمن الحدود فالسياسة الخارجية والحروب في المرتبة الخامسة وأخيرا قضايا النزاهة والفساد الحكومي.

انتخابات لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية

رغم الأدوات القانونية والتشريعية والإجرائية الهائلة التي أصبحت بحوزة الديمقراطيين داخل الكونغرس لمحاصرة المشروع الترامبي ومواجهته بالمساءلة والمحاسبة فإنه من غير الوارد أن تتحول الساحة السياسية الأمريكية إلى مواجهة مفتوحة بين الديمقراطيين والجمهوريين أو أن تشهد السياسات الداخلية والخارجية تحولات جذرية، فالأهداف والمصالح التي يعمل الجمهوريون بقيادة ترامب على تحقيقها بكل عنجهية وغطرسة هي ذات المصالح والأهداف التي عادة ما يعمل الديمقراطيون على تحقيقها بنعومة وديبلوماسية ألا وهي المحافظة على ديمومة الحلم الرأسمالي الأمريكي والحيلولة دون انهياره أو فقدانه لهيمنته على العالم فالصراع ليس حول جوهر المشروع بل حول كيفية المحافظة على المشروع الرأسمالي المهدد حسب الديمقراطيين برعونة وغطرسة ترامب ومعسكره الجمهوري في ظرفية داخلية ودولية تستوجب تقديم تنازلات للمحافظة على تواصل القوة الأمريكية وقد صرح زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب حكيم جيفريس الذي من المتوقع أن يترأس المجلس بعد فوز حزبه بالأغلبية أنهم سيشرعون في تنفيذ برنامجهم خلال الـ 100 ساعة الأولى من عمل المجلس في شهر جانفي القادم من أجل:

– خفض تكاليف السلع والوقود.

– إعادة تفعيل الإعفاءات الضريبية المرتبطة بقانون الرعاية الصحية.

– الغاء الإلغاء نظام التعريفات الجمركية الذي وضعه ترامب.



– التصويت ضد الحرب على إيرانالتصويت ضد الحرب على إيران.

– محاسبة "محاسبة "المحتالين" الذين تسببوا في فساد لم يسبق له مثيل.

ويأتي هذا التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية كانعكاس سياسي مباشر للأزمة التي غرق فيها الاقتصاد الأمريكي والتي تفاقمت بانحياز ترامب وفريقه الفاضح لانتمائهم الطبقي من أجل الحد من انعكاسات الأزمة على طبقة كبار الرأسماليين حيث ارتفعت ثروة الأسر الأكثر ثراء بالولايات المتحدة الأمريكية الذين لا يمثلون سوى 0.1% من إجمالي عدد الأمريكيين بمقدار 5.5 تريليونات دولار خلال 18 شهرا فقط من حكم دونالد ترامب، في حين سجل نصيب الأسر الأقل ثراء والتي تشكل 50% من الأمريكيين من الثروة ارتفاعا بمقدار 380 مليار دولار أي صافي ثروة الأقلية الأكثر ثراء سجل ارتفاعا يعادل سبع آلاف مرة الارتفاع الذي سجله صافي ثروة الأسر الأقل ثراء. إن استعراض هذه المعطيات الإحصائية حول التفاوت الطبقي الفاحش داخل المجتمع الأمريكي لا تعني بتاتا أن جوهر الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين طبقي بقدر ما يعني أنه صراع حول طريقة إدارة المنظومة الرأسمالية. ففي حين يدافع ترامب وفريقه بلا هوادة على تعطش الرأسمالية المتوحشة للربح والمزيد من الربح مهما كانت الوسيلة ومهما كانت الضريبة التي على المجتمع والإنسان والبيئة.. دفعها لإرواء هذا التعطش الرأسمالي ويرون أن وظيفة الدولة هي إزالة كل العقبات التي تعرقل مسيرة الرأسمالية "المظفرة" في حين يسعى الديمقراطيون إلى كبح جماح التوحش الرأسمالي معتبرين أن عدو العقيدة الرأسمالية ليس بالضرورة من خارجها بل يمكن أن يكون شعبويا مجنونا يسمى دونالد ترامب، دون أن يختلف الحزبان على الجوهر الليبيرالي الرأسمالي الذي تأسست عليه الولايات المتحدة الأمريكية ولا على ضرورة المحافظة على على الهيمنة الأمريكية على العالم.

إن انتظار تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية وهم لا بد من القطع معه قطيعة جذرية فكل ما في الأمر أن هذه الانتخابات النصفية قد تكون فتحت قوسا أولا لوضع الترامبية كمرحلة شعبوية عابرة في التاريخ السياسي الأمريكي في انتظار غلقها بقوس ثان في الانتخابات الرئاسية القادمة بعد عامين.

إيطاليا: من أجل توحيد تيارات الحركة الاجتماعية والعمالية!

في ظل موجات التسريح من العمل، وغلاء المعيشة، وتفاقم الفقر، ينخرط العمال وعمال الموانئ والطلاب والمزارعون وسائقو النقل البري والخبازون في حراكٍ يتخذ أشكالاً متعددة: من إضرابات، وقطع للطرق، واحتلال للمنشآت، ومظاهرات.

وقد اكتسبت المسيرات التي تنظمها النقابات زخماً كبيراً، تعكس حيويةً جديدةً مقارنةً بالفترة الأخيرة، وذلك في ظل تدهور الظروف المعيشية لملايين الكادحين الذين باتوا يرفعون أصواتهم — أصوات الاحتجاج — في أماكن عملهم وفي الشوارع.

ويُنبئ فصل الخريف بحراكٍ واسع النطاق، لن يكون بالتأكيد مساراً هادئاً أو سهلاً.

تُسجَّل تطوراتٌ هامة في نضالات الجماهير على المستوى الأوروبي (في إسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وألبانيا، وغيرها) في مواجهة أزمة السكن، وغلاء المعيشة، وسياسات التقشف، واقتطاعات الإنفاق الاجتماعي، والنزعة العسكرية، وسياسات الحرب. تتصاعد نيران المقاومة في العديد من البلدان، ورغم القمع الشديد، فإن هذا الحريق مرشحٌ للاشتعال أكثر والانتشار على نطاقٍ أوسع.

أما في إيطاليا، فالوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم بالنسبة للبروليتاريين والجماهير المضطهدة.

تتداخل الأزمة الصناعية -التي تتسم بآلاف عمليات التسريح واللجوء إلى نظام البطالة الجزئية- مع أزمات قطاعية أخرى تطال الزراعة والنقل والسياحة وغيرها. ويؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة، الذي يتجاوز 4% -ويصل إلى مستويات أعلى بكثير فيما يخص السلع الاستهلاكية اليومية- إلى دفع ملايين الأسر نحو الفقر المدقع، حيث باتت عاجزة عن تدبير أمورها. والأسوأ لم يأتِ بعد، لا سيما مع اقتراب فواتير الطاقة الخاصة بفصل الشتاء.

يُضاف إلى ذلك أزمات السكن، ونظام الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وبرامج دعم الفئات الأكثر احتياجاً، فضلاً عن التدهور البيئي وتبعات حروب النهب.

كما أن تدني الأجور وغياب المساعدات الاجتماعية يؤديان إلى تآكل المدخرات.

لم يعد الكثيرون قادرين على التحمل، وهم يكافحون بشق الأنفس لتدبير أمورهم حتى الأسبوع الثالث من الشهر. وفي خضم ذلك، يجري الإعداد لإجراء مالي جديد -يضاف إلى سلسلة طويلة من الإجراءات السابقة- يركز على التقشف وإعادة التسلح.

كل هذا يهيئ الأرضية لاندلاع ثورة اجتماعية واسعة، حيث بدأت الظروف المؤدية إليها تنضج بالفعل.

تسعى البرجوازية -ولا سيما جناحها اليميني- باستمرار إلى تشتيت الانتباه، وتوجيه الغضب الاجتماعي نحو المهاجرين، ونشر معلومات مضللة وصور كاذبة لإثارة الخوف، فضلاً عن تطبيق تدابير قمعية تستهدف الحق في التظاهر.

إن الحكومة عاجزة وغير كفؤة؛ فهي خاضعة لهيمنة الاحتكارات -مثل شركة "إيني" (ENI) وغيرها- التي لم تقدم تخفيضات في أسعار الوقود إلا لخدمة مصالحها الخاصة (أي توسيع نطاق سوقها).

لم تحل ميلوني أي مشكلة؛ بل على العكس من ذلك، فقد فاقمت جميع المشكلات القائمة.

لا توجد أي تدابير لصالح العمال وعائلات الطبقات الشعبية؛ ولا توجد أي ضرائب على أرباح الاحتكارات أو أرباحها الفاحشة. كل ما هنالك ليس سوى مناورات دعائية انتخابية - كتلك المتعلقة بضريبة السيارات - والتي سيتم تمويلها من خلال اقتطاعات في الخدمات الإقليمية.

لا تحظى الحكومة سوى بنحو 35% من التأييد في استطلاعات الرأي، كما أن قاعدتها الاجتماعية - المكونة من البرجوازية الصغيرة - آخذة في التفكك. وتواجه ميلوني صعوبات مع حلفائها الذين يتبنون مواقف متباينة ويغذون طموحات شخصية بشأن ملفات عدة. وهي تسعى لاستجداء الدعم من المصارف ومن أورسولا فون دير لاين؛ حيث لا تقدم لها الأخيرة سوى مساعدات محدودة ومؤقتة تتعلق بفواتير الطاقة.

وفي الوقت ذاته، ترسل ميلوني قوات وسفناً حربية إلى منطقة الخليج، فضلاً عن إرسال أسلحة ومدربين إلى أوكرانيا؛ كما تشارك في العديد من المهام الدولية التابعة لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وتتعاون بشكل وثيق مع دول متورطة في نزاعات، مما يدفع ببلادنا نحو مزيد من الانخراط في الحرب.

تسعى رئيسة الوزراء، التي تطمح للفوز بولاية جديدة على رأس الحكومة، بكل الوسائل المتاحة للحصول على "المكافأة البرلمانية للأغلبية" (أي المقاعد الإضافية الممنوحة للحزب أو التحالف الفائز)، لا سيما من خلال الاستعانة بـ "فاناتشي". ورغم أن الأخير لا يجذب سوى عدد قليل من الناخبين خارج نطاق اليمين (إذ لا يمثل فعلياً أكثر من 2.2% من إجمالي الناخبين)، إلا أنه يكتسب أهمية حاسمة للوصول إلى عتبة الـ 42% من الأصوات التي يتطلبها النظام الانتخابي المعتمد. ويُعد هذا التيار القومي ظاهرةً عززتها وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الخاضعة لتأثير نهج "ماغا" MAGA (شعار "لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً")؛ وهو تيار يفتقر إلى قاعدة اجتماعية حقيقية، لكنه بات محوراً لمزايدات سياسية من قِبل حزبي "إخوة إيطاليا" (FdI) و"الرابطة" (Lega).

أمّا ما يُسمّى بـ "التجمع العريض"، فهو يخشى الجماهير أكثر مما يخشى اليمين، ومعارضته ليست سوى واجهة؛ إذ يسود جمود تام وغياب لأي دعوة للنضال. فبدلاً من ذلك، ينشغل هؤلاء بالصراعات حول الانتخابات التمهيدية، حيث تحاول "شلاين" فرض هيمنتها. ونظراً لعجزهم عن حسم القضايا الجوهرية — كالحرب، وحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي — يعيد الإصلاحيون طرح مسألة "العبء الضريبي المتزايد" (أو ما يُعرف بـ fiscal drag*)* متجنبين بذلك الخوض في ملف الأجور أو فرض ضريبة حقيقية على الثروة.

يعمل هؤلاء أيضاً على نزع فتيل القنبلة الاجتماعية، وتوجيه طاقتها نحو مسارات ثانوية لا تنطوي على مخاطر كبيرة.

ويتمثل دورهم في إبقاء الطبقة العاملة في حالة من السلبية، وتجريدها من قدرتها على التعبئة، واستخدامها مجرد كتلة انتخابية للمناورة.

إن الوضع مواتٍ للشيوعيين، شريطة أن يتبنوا خطاً صائباً، وأن يكونوا منظمين جيداً وقادرين على اتخاذ مبادرات سياسية.

علينا أن نعمل على توحيد تيارات النضال استناداً إلى برنامج سياسي طبقي، من خلال كسر العزلة والتشتت، وإضفاء الطابع السياسي على حالة السخط، وتوجيهها ضد البرجوازية وحكومتها الرجعية.

وبهذه الطريقة وحدها يمكن استعادة الثقة، وتقديم أفق للنضال، وإرساء قاعدة للوحدة لملايين البروليتاريين.

لذا، من الضروري الحضور في اللحظات الحاسمة للصراع الطبقي، لا سيما في المحطات الأهم (30 أكتوبر و20 نوفمبر)، حاملين دعايتنا الثورية ومطالبنا المباشرة المرتبطة بالمطالب العامة.

إن العامل الجوهري هو دخول الطبقة العاملة إلى ساحة الصراع، بهدف تغيير موازين القوى مع البرجوازية، وجذب فئات اجتماعية أخرى مضطهدة تعاني من الوضع الراهن. وإلا، فسيظل الحراك تحت قيادة برجوازية صغيرة مترددة وغامضة.

من الضروري حث العمال المستغَلّين والشباب على الاستعداد والتنظيم والتحرك نحو تاريخ 20 نوفمبر، تمهيداً لإضراب عام يتسم بأقصى درجات الوحدة، حيث يلتقي النضال الاقتصادي بالنضال السياسي.

كما يجب فضح وكشف نهج التعاون مع السلطة الذي تتبعه القيادات النقابية، وكذلك نبذ النزعة الفئوية (الانغلاق الفصائلي) والانقسامات التي تُضعف النضالات وتُشتت الجهود. وينبغي تكثيف الضغط من القاعدة، والعمل على توحيد تحركات العمال، وتشكيل لجان نضالية، وتعزيز التضامن بين الفئات المستغَلّة، مع ربط النضال ضد الاستغلال بالنضال ضد القمع، والنزعة العسكرية، وتدمير البيئة.

يتمثل الهدف المباشر في تعميق أزمة حكومة ميلوني وصولاً إلى إسقاطها، ومنع صعود حكومة أخرى من اليمين المتطرف؛ وذلك دون تعليق أي أوهام على الليبراليين الإصلاحيين، بل عبر خوض النضال في المصانع وفي الشوارع دفاعاً عن مصالح البروليتاريا.

وفي خضم هذه العملية النضالية، ينبغي العمل على تشكيل جبهة شعبية عريضة تضم كافة مكونات الجماهير الكادحة، تقودها الطبقة العاملة المنظمة بصفتها القوة القيادية الحاسمة، وذلك بهدف تحطيم السلطة التعسفية والرجعية للرأسماليين والطفيليين وأصحاب الملايين.

إنها جبهة ذات طبيعة متميزة - بل ومناقضة تماماً - للألاعيب الدستورية التي يروّج لها التحريفيون والاشتراكيون الديمقراطيون (الذين يشكلون ذيولاً لـ "المعسكر" البرجوازي الواسع)، وللتكتلات الفئوية الضيقة، وكذلك للتحالف الهجين "فيا مايسترا" (Via maestra) التابع للحزب الديمقراطي (PD).

وهي جبهة يمكنها، في ظل أزمة سياسية عميقة تعصف بالبرجوازية وبدعم من حركة جماهيرية قوية، أن تضطلع بمهام وتتبنى تدابير تشكل خطوة نحو الثورة الاجتماعية للبروليتاريا.

مجلة "سينتيلا" Scintilla
العدد 163، **أكتوبر** 2026

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab